

كتاب شرح أبيات سيبويه والمفصل  
تأليف : عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي  
المتوفى بعد سنة 704هـ  
دراسة وتحقيق :  
د/ عزيزة بنت سليمان عيد الذبياني  
أستاذ النحو والصرف المساعد  
جامعة طيبة فرع ينبع  
[azizaaldobyany@gmail.com](mailto:azizaaldobyany@gmail.com)

### المستخلص:

يعدُّ كتاب ( شرح أبيات سيبويه والمفصل )، الذي هو موضوع التحقيق الأثر الوحيد الباقي لمؤلفه: عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي، وهو ذو قيمة علمية عالية؛ لاشتماله على الشواهد النحوية الواردة في كتابي سيبويه والمفصل، ولغزارة مادته العلمية بما حواه من آراء، ولغات، وأدب، وأمثال، وأخبار، بالإضافة إلى حفظه نصوصًا نادرة من كتب مفقودة، ونصوصًا ساقطة من كتب موجودة، وكونه مصدرًا لآراء مؤلفه.

هذا و يُعدُّ هذا التحقيق إكمالاً لما سبقه من تحقیقات، إذ حقَّق القسم الأول منه الدكتور: إبراهيم علي ركة - رحمه الله- في أطروحته العلمية التي تقدّم بها لنيل درجة(الدكتوراه) من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ثم تلاه تحقيق الدكتور: أحمد بن عتيق المعبدي الحربي، فتحقيق الدكتور سامي بن محمد الفقيه الزهراني، وقد عازمت على المشاركة في إخراج هذا الكتاب بتحقيقي هذا القدر من المخطوط.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين:

### القسم الأول: الدراسة. وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بالمؤلف (اسمه، ولقبه، ومولده ونشأته، وحياته العلمية، ومؤلفاته ووفاته).

الثاني: الكتاب ( الغرض من تأليفه، و قيمته العلمية، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، ووصف النسخة، ومنهج التحقيق، ونماذج من المخطوط )

### القسم الثاني: النص المحقق.

وختم البحث بثبت للمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها الباحثة في هذا البحث.

الكلمات الدالة: شرح، تحقيق، دراسة.

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد: فقد حظيت الشواهد الشعرية في أمهات الكتب بعناية النحاة واهتمامهم، فأقيمت الشروح عليها، وتعددت طرق شارحيها. ومن أبرز هذه الشروح: كتاب (شرح أبيات سيبويه والمفصل) لمصنّفه: عفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي (ت بعد 704هـ)، الذي جمع بين شواهد كتابين من أمهات الكتب مما أكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة، بالإضافة إلى اهتمام مؤلفه بإيراد ما في الشواهد من روايات وآراء

وتعدد الأوجه الإعرابية، وذكر مناسبة بعض الشواهد، وما يتعلق بها من أحداث تاريخية، مما أبرز شخصية مؤلفه العلمية.

كل ذلك كان دافعاً لي للمشاركة في إخراج هذا الكتاب ونشره.

هذا ويعدُّ هذا التحقيق إكمالاً لما سبقه من تحقیقات لهذا الكتاب، حيث حقق الدكتور: إبراهيم بن علي إبراهيم ركة -رحمه الله- القسم الأول منه؛ لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام 1403هـ-1983م، ثم تلاه تحقيق الدكتور: أحمد بن عتيق المعبدي الحربي، فتحقيق الدكتور سامي بن محمد الفقيه الزهراني، الذي تفضل عليّ - جزاه الله خيراً - بمنحي ما يقارب (10) لوحات، في كل لوحة صفحتان، تبدأ من (ب/ 170) حتى (ب/ 180)

ونظراً، لتقدير الدكتور: إبراهيم ركة-رحمه الله- دراسة مستفيضة عن المصنف وكتابه، فقد رأت الباحثة أن يكون قسم الدراسة موجزاً.

وقد جاء هذا البحث في قسمين:

### القسم الأول: الدراسة. وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بالمؤلف (اسمه، ولقبه، ومولده ونشأته، وحياته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته).

والثاني: الكتاب ( الغرض من تأليفه، و قيمته العلمية، وتوثيق نسبه إلى مؤلفه، ووصف النسخة، ومنهج التحقيق، ونماذج من المخطوط )

### القسم الثاني: النص المحقق.

وختم البحث بنيت للمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها الباحثة في هذا البحث.

وختاماً.. أسأل الله أن أكون قد وُفِّقت في إخراج هذا النص المحقق كما أراده مؤلفه، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل فيه النفع والفائدة، والحمد لله أولاً وآخراً.

### القسم الأول: الدراسة.

#### المطلب الأول: المؤلف.

- اسمه ولقبه: أبو محمد عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي<sup>(1)</sup>.

- مولده ونشأته: لم تذكر كتب التراجم شيئاً يتعلق بمولد المصنف و نشأته، ورحلاته، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته، إلا ما ورد من عصره ابن الفوطي من أنه شهد عند أقصى القضاة نظام الدين عبد المنعم البندنجي، وكان البندنجي قد ولي القضاء ببغداد سنة 655هـ إلى أن توفي سنة 667هـ<sup>(2)</sup>. و ذهب الدكتور: إبراهيم ركة -رحمه الله - إلى أنه وُلِدَ قبل سنة خمس وثلاثين وستمائة من الهجرة، وأنّ نشأته كانت ببغداد<sup>(3)</sup>.

- حياته العلمية: كان عفيف الدين فقيهاً حنفياً عالماً بالأصول، وعلوم اللغة وعلم الكلام، والمتصفح

(1) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب 439/1-440، و بغية الوعاة 566/1، و الأعلام 15/3

(2) ينظر: الحوادث الجامعة والتجارب النافعة ص 323

(3) ينظر: مقدمة تحقيقه ص 44

كتابه: (شرح أبيات سيبويه والمفصل) يلمس فيه غزارة علمه، وسعة ثقافته<sup>(1)</sup>، وقد عُيِّن مدرِّسًا للفقهِ الحنفي بمدرسة العصميتية سنة 671هـ، وهي تعنتي بتدريس المذاهب الأربعة وأُسند إليه خلال قيامه بالتدريس بها العمل في قضاء بغداد، ثم نُقل إلى المدرسة المغيبيّة، وهي مدرسة تختص بتدريس المذهب الحنفي فقط، ثم أُخرج منها سنة 688هـ<sup>(2)</sup>.

- **وفاته:** ليس بين أيدينا نصٌّ صريح يحدّد تاريخ وفاته سوى ما ذكره حاجي خليفة<sup>(3)</sup> من أنّ وفاته كانت سنة 682هـ، و ما ذكره الزركلي<sup>(4)</sup> من أنّ وفاته كانت بعد سنة 696هـ، وقد رجّح الدكتور: إبراهيم ركة<sup>(5)</sup> أنّ وفاة المؤلّف -رحمه الله- كانت بعد سنة 704هـ؛ لأمرين اثنين: الأول: أنّ المصنّف نفسه ذكر بخط يده في خاتمة كتابه: (شرح أبيات سيبويه والمفصل) ما نصّه: (وكان الفراغ من تأليفه يوم الأحد تاسع عشر محرم من ست ست وتسعين وستمائة...).

الثاني: أنّ عصره ابن الفوطي لم يذكر وفاة عفيف الدين ضمن وفيات العلماء الذين توفّوا قبل سنة 704هـ، مع حرصه على تدوين كل ما يتصل بالعلماء الذين التقى بهم، وما يعترضهم من أحداث وحوادث.

- **مؤلفاته:** لم تذكر كتب التراجم من مؤلفاته إلا ثلاثة منها، هي:

- شرح مقصورة ابن دريد<sup>(6)</sup>، وهو مفقود.

- شرح المقصور والممدود<sup>(7)</sup>، وهو مفقود أيضًا

- شرح أبيات سيبويه والمفصل<sup>(8)</sup>.

### المطلب الثاني: الكتاب.

- **موضوعه:** لقد ذكر المصنّف عفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي موضوع كتابه، وهو شرح الشواهد الشعرية الموجودة في كتابي سيبويه والمفصل، فقال: "فإني ذاكر ما اشتمل عليه الكتابان: سيبويه والمفصل من الأبيات، وما فيها من المعاني، وقواعد التصريف والمباني، مستقصيًا كشف ما فيها من الإشكال، جامعًا بينها وبين ما فيها من الأشكال"<sup>(9)</sup>.

### - قيمته العلمية:

- يعد أول كتاب يجمع شواهد سيبويه والمفصل معًا.

- يعد مرجعًا مهمًا في النحو، واللغة، والأدب، ولغات العرب وأخبارهم.

- نقله نصوصًا نادرة من كتب مفقودة، أو نصوصًا ساقطة من كتب موجودة...

(1) ينظر: مقدمة تحقيقه ص: 62-64.

(2) ينظر: الأعلام 3/ 15

(3) ينظر: كشف الظنون 2/ 1462.

(4) ينظر: الأعلام 3/ 15

(5) ينظر: مقدمة تحقيقه ص 67\_68

(6) ينظر: بغية الوعاة 1/ 566، ومعجم المؤلفين 4/ 152

(7) ينظر: الأعلام 3/ 15

(8) ينظر: الأعلام 3/ 15

(9) مقدمة التحقيق ص: 42.

- تنوعت مصادر المصنف في كتابه مما أثرى مادته العلمية، ومن هذه المصادر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، التخمير للخوارزمي، الإيضاح لابن الحاجب، الأمالي لابن الحاجب، حواشي المفصل للزمخشري، وغيرها .

### - توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

مما يثبت صحة نسبة المخطوط لمؤلفه عفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي:

- ذكر اسم الكتاب على غلاف المخطوط، واسم مؤلفه صريحاً<sup>(1)</sup>.
- ورود اسم المؤلف في آخر المخطوط بخط يده رحمه الله تعالى<sup>(2)</sup>.
- نسبه إليه الزركلي و بروكلمان<sup>(3)</sup>.

### - وصف نسخة المخطوط:

- النسخة التي اعتمدت عليها الباحثة في التحقيق هي نسخة وحيدة، توجد في مكتبة بني جامع بإسطنبول، ورقمها 1046.
- وبطاقتها: اسم الكتاب: شرح أبيات كتاب سيبويه - اسم المؤلف: ربيع بن محمد بن منصور الكوفي، وخطها: نسخ عادي ، وعدد لوحاتها: 282، وفي كل صفحة منها (21) سطراً، ومعدل كلمات السطر الواحد في المتوسط ما بين (15-17) كلمة.
- أهم ما تتصف به هذه النسخة أنها كاملة، لكنها كثيرة التصحيف والتحريف، وتخللها بعض السقط، وعليها آثار الأرضة والرطوبة التي أتت على بعض كلماتها مما جعلها صعبة القراءة.
- وفي آخرها تاريخ الفراغ من تأليفها بخط المؤلف: يوم الأحد تاسع عشر محرم من سنة ست وتسعين وستمئة.

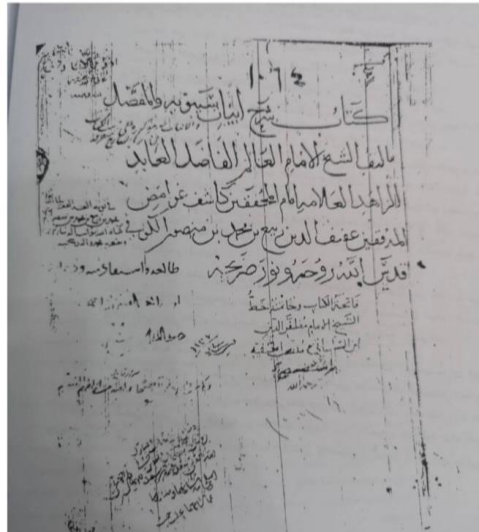
### - منهج الباحثة في التحقيق:

- التقيد بإخراج النص كما أراده مصنفه، وتوثيقه من مصادره الأصلية ما أمكن.
- ضبط أغلب النص بالشكل، مع مراعاة قواعد الإملاء، وعلامات الترقيم.
- توثيق الآيات القرآنية بذكر اسم السورة و رقم الآية في الحاشية.
- تخريج الشواهد الشعرية من مظانها، مع ذكر بحورها، ونسبة ما جاء من غير النسبة، و ذكر الخلاف في الشواهد إن وجد.
- وضع عناوين الأبواب التي سبقت لها الشواهد في الحاشية؛ اتباعاً لطريقة المصنف، ومنعاً من التدخل في أصل المتن.
- وضع المضاف للضرورة في المتن بين معقوفين؛ دلالة على الزيادة أو السقط.
- ترجمة الأعلام الذين رأت الباحثة ضرورة التعريف بهم ترجمة موجزة.
- التعليق إلى ما يحتاج إلى تعليق.

(1) ينظر: اللوحة الأولى من المخطوط.

(2) ينظر: اللوحة الأخيرة من المخطوط.

(3) ينظر: الأعلام 3/ 15 و تاريخ الأدب العربي 137/2.



1: صورة الغلاف من الجزء الأول



2: الصفحة الأولى من الجزء المحقق



3 اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق

كتاب  
شرح أبيات سيبويه والمفصل

فجعلوا نصف النصف الكافي عامر الاستعارة انك كل كليم تبتد في قوله تعاقب  
الليل الاكل كاد دخول النور في النور والجملة والليل في الشعر والجملة في قوله  
جدي كما في ما يك انتم في نفعها فينصاحها بالانتم والجملة في قوله  
فقلت الوقت الكافي المقاصد ونصيحته على انما صحت في قوله الشاير  
هل يفتن الى خلق وجوهها او بصيرت رويها اسلاف  
بما علمت الاستعارة من قول علي بن ابي طالب انتم وعداؤه منكم لا يروى في  
من غير المعنى وقد انشد علي بن ابي طالب في قوله  
فالتوا على رعيه وهدى منكم النبي مشا عينا حتى يروى في قوله  
اراد معناه وقوله كل في بيته في قوله صاعقه فانه يرمي بالجملة  
اي توفيقا والحرف ههنا ما اذا شذخ الاجل في حيا منها بل في الاخر وحولته  
لتفرغ على السور فيم اذا تكوت بوجها بعد اختلاف  
وكان لا يكتفي من غنوة الفوت لمع ما حد من الاستعارة بوجها في الاخر  
انما كبر في غنوة الكسوة نزل عليها ما اليك لنا في قوله  
ستخذلك من مالي فمعه حتى لا في ما كل في الاخر  
فما موصولة وكل في قوله بالاختلاف والادوية وقد عرفت انما في قوله تعالى  
علمت ابراهيم فقامه ما رواه في قوله من سارية حين سأل الله معلومة  
بيننا المثل في الاحكام فمقتضى الجملة انما هي ما لا يصح  
بشيء الصريح عليه لست بمؤتممة ودفن في قوله في قوله  
حتى كان كرا لا في قوله والجملة في قوله انما هي ما لا يصح  
بحرف في قوله مقتضى الجملة في قوله والجملة في قوله انما هي ما لا يصح  
حال بيننا موصولة في قوله وقد عرفت انما في قوله تعالى في قوله

4: اللوحة الأخيرة من المخطوط.



## النص المحقق:

[ب / 170] في قوله<sup>(1)</sup>: نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ

ألا تَرَى أنها [لَمَّا]<sup>(2)</sup> لم تكن كذلك<sup>(3)</sup>، لم تُرَدَّ في قوله تعالى: ﴿قَمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(4)</sup>. ودخول النَّونِ في الشرط والجزاء قَلِيلٌ في الشعر، وقد جاء في قوله<sup>(5)</sup>: حَدِيثًا مَتَى [مَا]<sup>(6)</sup> يَأْتُكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا فـ (ينفعا): جواب الشرط، إلا أنه لَمَّا وَقَفَ قلب النَّونِ أَلْفًا على القاعدة، ونصب (حَدِيثًا) على إضمار: حَدَّثَ.

وقول الشاعر<sup>(7)</sup>:

هَلْ تَخْمِسُنْ إِبْلِيَّ عَلَيَّ وَجَوْهَهَا أَوْ تَعْصِبَنَّ رُؤُوسَهَا بِسِلَابٍ

بناءً على أنَّ الاستفهام متى دخل على الفعل جاءت النون، وذلك بخلاف متى تقوم؟! لأنَّ وقوعه عن رَمَنِ الفعل<sup>(8)</sup>، وقد أنشد على أنَّ لا فرق<sup>(9)</sup>:

أراد:

(نَفَعَلْنَ).

وقوله<sup>(10)</sup>: فَأَقْبَلُ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبَّحْتُ مَسَاعِينَا؛ حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفَعَلَا

كُلُّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بَعْضِ صَاحِبِهِ فَالَلهُ يَعْلَمُ مَا نَنُوِي وَتَنُوِينَا

(1) صدر بيت من مجزوء الكامل، وتمامه: وَصَدِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي، وقد نسب للمسبب بن علس كما في أدب الكاتب ص (359)، وإصلاح المنطق ص (241)، والصحاح مادة (ن ص ف)، ونُسِبَ للأعشى كذلك - وليس في ديوانه- في جمهرة اللغة 1262/3، والخزانة 236/3.

(2) ساقطة من الأصل

(3) أي رد ما حذف لالتقاء الساكنين، والنص من قوله: (في قوله: نصف النهار الماء غامره .... إلى: قوله تعالى: "قم الليل إلا قليلاً") تابع لنص في تحقيق سابق، ينظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل، دراسة وتحقيق: الدكتور سامي بن محمد الفقيه الزهراني، مجلة الدراسات العربية، العدد السادس والثلاثون، يونيو 2017، المجلد الرابع، ص 2321.

(4) سورة المزمل، آية (2).

(5) يُنظر: الكتاب 515/3، وشرح أبيات سيبويه 308/2، والخزانة 397-396/11، والبيت للنجاشي يهجو به بني عامر بن صعصعة، وهو من بحر الطويل، وصدوره: نَبَّحْتُ نَبَاتَ الْخَيْرَانِي فِي الثَّرَى.

(6) ساقطة من الأصل.

(7) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي، والبيت من بحر الكامل. يُنظر: النوادر في اللغة ص (143-144)، وأمالي القاضي

279/2، وسمط اللآلي 631/1. وقد نسبه أبو تمام في الوحشيات (الحماسة الصغرى) ص (256) إلى حرّي بن

ضمرة. قال محققا الحماسة: (والإجماع على أنها لأبيه ضمرة بن ضمرة).

(8) قال ناظر الجيش: (وهذا البيت الآخر أنشده سيبويه، وفيه رد على من زعم [يعني ابن الطراوة] أن النون لا يجوز

دخولها إلا إذا كان الاستفهام عن الفعل حتى إنه لا يجوز: أي رجل تضرين؟ ولا: كيف تفعلن؟ وحاصل الأمر: أن هذا

القائل لا يجوز دخول نون التوكيد في الاستفهام حتى يكون متوجها إلى ذات الفعل فيكون مجهولا بالجملة، وذلك إذا

سألت بالهمزة وهل، وأما إذا كان السؤال عن صفة الفعل نحو: كيف ومتى لم يكن مجهولا بلا جملة، قال: فيصير

بمنزلة الماضي والحال، وهذا القول مدفوع بما رواه سيبويه عن العرب وهو قولهم: ... حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفَعَلَا). ا.هـ.

يُنظر: تمهيد القواعد 3923/8.

(9) البيت من بحر الطويل، يُنظر: كتاب سيبويه 513/3، وشرح أبيات سيبويه 251/2، وتحصيل عين الذهب ص (516 -

517)، وقد ذكر البغدادي في الخزانة 387-386 / 11 أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل، وقد نسبه ابن

السيرافي إلى النابغة الجعدي، ورجحه المحقق.

(10) هو الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْبَةَ. تُنظر ترجمته في: المؤلف والمختلف ص (41).

(11) تفرّد المصنّف برواية هذا العجز، وقد أطبقت كل المصادر على روايته ب: بنعمة الله نقلكم وتقلونا. يُنظر على سبيل

المثال: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص (110).

أي: تَتَوَيْنَنَا، والحذف هاهنا [للبناء] (1)، وإذا حُذِفَتْ مع الإعراب، فهاهنا بطريق الأولى. وقوله (2):

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّيْنَ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي  
وكان الأصل: (لَتَقْرَعَنَّ عَيْنَنَ)، فحذف نونَ الرَّفْعِ؛ لِمَا حَدَّثَ مِنَ الْبِنَاءِ بِنُونِي التَّوَكِيدِ، وَالْيَاءِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ،  
وَبَقِيَتِ الْكِسْرَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا. وَالْبَيْتُ لَتَأْبُطُ شَرًّا، وَقَبْلَهُ:

سَدَّدَ خِلَالَكَ مِنْ مَالٍ تُجْمَعُهُ حَتَّى تَلَاقِي مَا (3) كُلُّ امْرِي  
ف (ما) موصولة، و (كُلُّ): رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، و (لَاقِي): خَبَرُهُ. وَقَدْ حُذِفَ الْعَائِدُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا  
عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ (4).

وتمام ما رواه عُبيد بن سارية (5) حين سأله معاوية (6):

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطًا إِذْ صَارَ مَبْتَأًا تَعَفَّتُهُ الْأَعَاصِيرُ  
يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورُ  
حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكَّرُهُ وَالذَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالِ دَهَارِيرُ

يجوز رفع (مغتبطاً) على الخبر، وإلغاء الظرف، وإلا فالظرف هو الخبر، و(مغتبطاً) حال. و(بينما) عطف على قوله: (وبينما) (7)، وقد مضى الكلام في ذلك (8). (المحاضير): السِّرَاعُ، الواحد: [أ/ 171] محضير، و(الأطلاق) جمع طَلَّقَ، وهي غير المعقولة، أي: التي لا تُقَيَّدُ. قال عُبيد بن سارية، فقال رجلٌ إلى جنبي يسمع ما أقول: يا عُبيدَ اللهِ، مَنْ قَائِلُ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ؟ قُلْتَ: وَالَّذِي أَحْلَفُ بِهِ مَا أُدْرِي، قَدْ رَوَيْتُهَا. قال: قائلها هذا الذي قد دفننا أنفًا، وذو قرابته أسرُّ النَّاسِ بموته، وأنت الغريبُ الباكي عليه، وأشار إلى [ذي] (9) قرابته، فعجبتُ لِمَا ذَكَرَ فِي شَعْرِهِ، وَمَا صَارَ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى قَبْرِهِ، فَقُلْتَ: إِنَّ الْبَلَاءَ مَوْكَلٌ بِالْمَنْطِقِ (10).

قال سيبويه (11): قال الحارثُ بن كَلْدَةَ (1):

- (1) زيادة يقتضيها السياق.  
(2) البيت من بحر البسيط، وهو لتأبط شرًّا كما ذكر المصنّف. يُنظر البيت في: المفضليات ص (31).  
(3) في المفضليات برواية: (حتى تلاقى الذي كلُّ امرئٍ لاق).  
(4) سورة يس، آية (35)، وهي قراءة حمزة والكسائي بدون الهاء، وقرأ الباقون: (عملته)، ينظر: الحجة للقراء السبعة (46/6).  
(6) وقيل: عبيد بن شرية الجرهمي، راوية معمر أدرك النبي ﷺ، ووفد على معاوية بن أبي سفيان، وعاش إلى أيام عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة 67هـ. له من المؤلفات: كتاب الأمثال، وكتاب الملوك وأخبار الماضين. ينظر: الفهرست لابن النديم ص: 118، ونزهة الألباء ص: 34، والأعلام 189/4  
(6) من بحر البسيط، وقد اختلّف في قائلها حيث نسبت إلى حريث بن جبلة العذري كما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 360/1-361، والعقد الفريد 192/3، ومعجم الأدباء 1580/4-1583. وله أو لعثير بن ليبيد العذري كما في لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 770/2، وفي اللسان مادة "دهر"، ولعثمان بن ليبيد العذري كما في نزهة الألباء 34، ولجبلة العذري عبد المسيح بن بقبلة الغساني كما في الحماسة البصرية 2/ 924. 280، وبلا نسبة في: مجالس نُعَلَبُ 1/ 220، وشرح السيرافي للكتاب 62/5، وتحصيل عين الذهب ص (174-173)، وأمالي القالي 181/2-182.  
(7) يقصد عطفًا على قوله:  
اسْتَفْقِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَأَرْضِينَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ  
(8) يُنظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل، دراسة وتحقيق: الدكتور سامي بن محمد الفقيه الزهراني ص 2303  
(9) ساقطة من الأصل.  
(10) في هذا القول -إن ثبت- إشارة إلى أن أول مَنْ قال هذه الكلمة هو عبيد بن سارية، وليس أبا بكر رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك الميداني نقلًا عن المفضل. يُنظر: مجمع الأمثال 17/1.  
(11) يُنظر: الكتاب 130/1.



ألا أبلغُ مُعَاتِبَتِي، وقولي  
بني عمِّي فقد حَسُنَ الخِطَابُ  
وسل هل كان لي ذنبٌ إليهم  
هُمُّ منه فأُعْتَبِيَهُمْ غِضَابُ  
كُتِبْتُ إليهمُ كُتْبًا مِرَارًا  
فلم يرجع إلي لها جوابُ  
فما أدري أُغَيِّرُهُم تَنَاءً  
وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا(2)

الفاء وقعت جواب [الاستفهام](3)، و(أُعْتَبِيَهُمْ) من باب: أين بيتك فأزورك (4)؟

و(غضابُ): خبر عن (هم)، والجملة صفة لـ (ذنبُ)، وقد فصل [بينهما](5)، وليس بالأحسن. وقوله: (أم [مالٌ] (6) أصابوا): من باب (7):

أبحت جَمِي تهامة بعد نُجْدٍ وما شيءٌ حَمِيَّتْ بمستباح  
وهذا بناء على أن الصفة لا تعمل في الموصوف، والتقدير: أم مالٌ أصابوه. ولو نصبَ جاز، على أنه قد روي  
النَّصْبُ، وتكون فيه (أم) منقطعةً. ورواية سيبويه أجود، فحينئذٍ تكون على روايته متصلةً بما قبلها، ولو  
جاز الانقطاع. والمعنى: ما أدري أُغَيِّرُهُم بَعْدُ حتى تركوا مودتي ومحبتني وتعهدني. (تناءً): أي بعدهم  
عنا، وطول المدة التي [لم] (8) نجتمع فيها؛ أم مالٌ وقع في أيديهم فَشَعَلُوا بالسرور به؟!  
ومنها:

فَمَنْ يَكُ لا يدومُ لَهُ وصالٌ وفيه حينٌ يَغْتَرِبُ انقلابُ  
فعهدني دائمٌ لهمُ وُؤْدِي على حالٍ إذا شهدوا وغابوا  
قال سيبويه (9): قال الأغلبُ العجلي (10):

طُولُ اللَّيَالِي، أَسْرَعَتْ في نقضي أَخَذَنَ بَعْضِي وتَرَكَنَ بَعْضِي  
حَتَّى طَوَّلِي وَحَتَّى عَرَضِي أَقْعَدُنِي مِنْ [بَعْدِ] طُولِ نَهْضِي  
[ب/171] أَنْتَ ما عاد إلى المبتدأ وهو (طول)؛ لإضافته إلى (الليالي) كقوله تعالى: (مَنْ جاء بالحسنة  
فله عشر أمثالها)(11)، ولعمري: إِنَّ الطُّولَ ليس شيئاً غيرُها، كقوله: [كما شَرَقَتْ] صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ(1)

(1) الحارث بن كعدة الثقفي: طبيب العرب في عصره، وأحد الحكماء المشهورين. توفي سنة (50) هـ اختُلف في صحبته، وفي إسلامه، وكان النبي ﷺ يأمر من به علة أن يأتيه فينطبب عنده. تُنظَر ترجمته في: أسد الغابة 384/1، 418، والإصابة 687/1، والأعلام 157/2.

(2) الأبيات من بحر الوافر، وهي له في: الكتاب 130/1، وشرح أبيات سيبويه 364-365/1، وتحصيل عين الذهب ص (101)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 398/1، وأمال القالي 2/119.

(3) في الأصل (الأمر)، والصواب ما أثبت.

(4) يعني في وجوب نصب المضارع بأن المضمرة؛ لوقوعه بعد فاء السببية جواباً للاستفهام.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) يعني في حذف الهاء من الصفة، والأصل: (حميته). والبيت من بحر الوافر، وهو لجرير في: ديوانه ص (89).

(8) زيادة يقتضيها السياق.

(9) ورد الشاهد في باب (الفاعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، يُنظَر: الكتاب 53/1.

(10) اختُلف في عزو هذا الرجز، فعزاه سيبويه 53/1 إلى العجاج - ولم أقف عليه في ديوانه ت: عزة حسن-، وتبعه السيرافي في شرحه للكتاب 315/1، والأعلم في تحصيل عين الذهب ص (78)، وعزاه ابن السيرافي 366/1 إلى الأغلب العجلي، وقال ابن خلف في اللباب 154/1: (وهذا أولى بالصواب). وتعقب الأسود الغندجاني ابن السيرافي في فرحة الأديب ص (182)، فقال: (ليس هذا الرجز للأغلب، هو كغيره من شوارذ الرجز). فعقب عليه البغدادي في الخزانة 4/225-226 بقوله: (ومن حفظ حجة على من لم يحفظ). ا.هـ. وهو في ملحقات ديوان العجاج 300/2 ت: عبد الحفيظ السطلي).

(11) سورة الأنعام، آية (160). أي عشر حسنات أمثالها.

؛ لأنه بعضُها. والمعنى: إنَّ الدَّهْرَ مُضِيٌّ غَلَبَ عليه، وذهبَ ببعضِ جسمِهِ، وبقيَ بعضُهُ. و(التهضُّ): ما يريدُه الإنسانُ مِنَ الأشياءِ، والمبادرة إليها. وقد تعدد الخبر كما في قوله تعالى: (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد)<sup>(2)</sup>، وكان قد عُمر.

قال الحارث بن ضابئ البُرْجُمِيّ، وقيل: ضابئ بن الحارث<sup>(3)</sup>:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ<sup>(4)</sup> بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(5)</sup>

يجوز في (قِيَار): الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ. أمَّا الأول: فعلى التأخير، كأنه قال: فَإِنِّي لَغَرِيبٌ بِهَا، و(قِيَارٌ) عَطْفٌ عَلَى الْمَوْضِعِ. وأمَّا الثاني: فعلى اسمِ إِنْ، و(غَرِيبٌ): خَبْرٌ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَكَتُفِي بِهِ عَنِ الْآخِرِ. وَسَبَبُ الشَّعْرِ: حَيْسُهُ عَثْمَانُ<sup>(6)</sup> عَلَى فِرْيَةٍ افْتَرَاهَا عَلَى قَوْمٍ، وَإِشْخَاصُهُ [إِلَى]<sup>(7)</sup> الْمَدِينَةَ؛ فَلِهَذَا قَالَ: مَنْ كَانَتْ الْمَدِينَةُ بَيْتَهُ وَمَنْزِلُهُ فَلَيْسَتْ لِي بِمَنْزِلٍ، وَلَا أَنَا مِنْ أَهْلِهَا، وَبَعْدَهُ:

وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى نَجَاحًا، وَلَا عَنْ رَيْثُونٍ يَخِيبُ

عطفَ الجملة على اسم (ما) وخبرها. و(عاجلاتُ الطَّيْرِ): مَا قَدَّمَ مِنَ الطَّيْرَانِ إِذَا خَرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَزْجَرَ الطَّيْرَ، فَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ مَا يَسْنُحُ، فَهُوَ: عَاجِلَاتُهَا، وَإِنْ أَبْطَأَتْ عَنْهُ وَانْتَظَرَهَا، فَهُوَ: الرَّيْثُ. وَالْأَوَّلُ مَحْمُودٌ، وَالثَّانِي مَذْمُومٌ. يَقُولُ: النَّجْحُ لَيْسَ بِأَنْ تَعَجَلَ الطَّيْرُ لِلطَّيْرَانِ، كَمَا يَقُولُ الَّذِينَ يَزْجُرُونَ الطَّيْرَ، وَلَا الْخَيْبَةُ فِي إِبْطَائِهَا. فَرَدَّ مَذْهَبَ الْأَعْرَابِ فِي ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالصَّابِغُونَ)<sup>(8)</sup> عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، كَأَنَّهُ ابْتَدَأَ (وَالصَّابِغُونَ) بَعْدَ مُضِيِّ الْخَبْرِ<sup>(9)</sup>. وَمِثْلُهُ<sup>(10)</sup>:

وإِلَّا فاعلموا أَنَّا وأنتم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ وَنَحْوُ<sup>(11)</sup> قَوْلِ ضَابِئِ:

(1) عجز بيت للأعشى من بحر الطويل، وصدرة: (وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته) يُنظر: ديوانه ص 173.

(2) سورة البروج، آية (14).

(3) شاعر تميمي مخضرم، حبسه عثمان -رضي الله عنه-؛ لهجائه قوماً من الأنصار، وقيل: [وهو الأرجح] بسبب كلب استعاره من بعض بني جرول بن نهشل، فطال مكثه عنده، فلمَّا طالَبوه به لم يردَّ إليهم، فأخذوه منه عنوةً، فغضب منهم، ورمى أمهم بذلك الكلب، فاستعدوا عليه عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فحبسه، وقال له: (والله لو أنّ رسول الله -ﷺ- حيٌّ لأحسبته نزل فيك قرآن، وما رأيت أحداً رمى قوماً بكلب قبلك). ومات في الحبس سنة 30هـ. يُنظر: الشعر والشعراء 338/1، ومعجم الشعراء ص (73).

(4) قيل: اسم جملة، وقيل: اسم فرسه.

(5) البيت من بحر الطويل. ورد هذا الشاهد في (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك) يُنظر: الكتاب 75/1 [والرواية فيه بنصب: (قِيَارًا)]، وكذلك في تحصيل عين الذهب ص (92)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 285/1، وأمَّا في شرح أبيات سيبويه 369/1 فقد تفرَّد ابن السيرافي [برواية الضمّ (وقِيَارٌ)]، وللأسود الغندجاني تعقيب حول اسم (قِيَار) يُنظر موضعه في فرحة الأديب ص (87).

(6) رضي الله عنه وأرضاه.

(7) في الأصل (مِنْ)، والصحيح ما أثبتُّ.

(8) سورة المائدة، آية (69).

(9) هذا كلام الزمخشري، يُنظر: المفصل ص: (301).

(10) البيت من بحر الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم من بني أسد، شاعر جاهليّ قديم، شهد حرب أسد وطَيِّء، وشهد هو وابنه نوفل بن بشر الحلف بينهما، قُتِلَ في إحدى غزواته عام 22 ق هـ. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء 262/1، والأعلام 54/2. ويُنظر البيت في: ديوانه ص (116)، والكتاب 156/2، وشرح أبيات سيبويه 14-13/2، وتحصيل عين الذهب ص (292)، وخزانة الأدب 302-293/10.

(11) في الأصل [ونحوه قولُ ضابئِ] وهو خطأ إمّا من المصنّف أو من الناسخ؛ لأنَّ البيت ليس له، وإمّا هو لزبان بن سيار الفزاري صهر النابغة الذبياني، وهو من بحر الوافر، وقد ذكر الجاحظ مناسبتَه حيث قال: (وقد زعم الأصمعي أنّ النابغة خرج مع زبان بن سيار يريدان الغزو، فبينما هما يريدان الرحلة إذ نظر النابغة وإذا على ثوبه جراحة تجرد

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا [على] (1) مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ النَّبُورُ

قال سيبويه (2): قال شاعر من همدان (3):

يَمْرُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ

على حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم

وَبَخْرُجَنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

فَقَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ النَّعَالِبِ (4)

[أ / 172] نَصَبَ (المال) بالمصدر. و (زُرَيْقُ) اسم قبيلة مُنادى. كأنه قال: أُنذَلُ لي يا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلًا  
كما يَنْذَلُ النَّعْلُ ما يأخذه مِنَ النَّمْرَةِ وَ[يَحْبُوهُ] (5).

قال سيبويه (6):

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ (7)

ذات ألوان، فتطير وقال: غيري الذي خرج في هذا الوجه! فلما رجع زبّان من تلك الغزوة سالمًا غانمًا، قال:

تخبر طيره فيها زيادًا ... لتخبره وما فيها خبير

أقام كأن لقمان بن عاد ... أشار له بحكمته مشير

تعلم أنه لا طير إلا ... على متطير وهو النبور

بلى شيء يوافق بعض شيء ... أحايينًا وباطله كثير

[ومن ينزح به لا بد يومًا ... يجيء به نعي أو بشير]

فزعم كما ترى زبّان- وهو من دهاة العرب وساداتهم- أنّ الذي يجدونه إنما هو شيء من طريق الاتفاق). يُنظر: الحيوان  
3/ 447-448، والبيان والتبيين 3/ 304-305، والمعاني الكبير 1/ 266-267، والأعلام 3/ 41. وقد ورد اسم الشاعر -  
مُحَرَّفًا- عند العيني باسم: زياد بن سيار. يُنظر: المقاصد النحوية 2/ 825-826.

(1) ساقطة من الأصل.

(2) ورد الشاهد في: (هذا باب ما جرى في الاستفهام) يُنظر: الكتاب 1/ 115.

(3) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن الحارث، من بني همدان بن مالك، يُلقب بأعشى همدان، ويُكنى أبا المصباح، شاعر  
أموي، خرج على الحجاج مع ابن الأشعث؛ فلما انهزم قيّد به إلى الحجاج، فقتل بين يديه صبرًا سنة 83 هـ. يُنظر:  
الحماسة البصرية 3/ 1350، و رغبة الأمل 2/ 219، والأعلام 3/ 312.

(4) البيتان من بحر الطويل وقد اختلف في نسبتها، فهما يُنسبان لشاعر من همدان كما ذكر ذلك الميرد، حيث قال: (على  
أن الشاعر وهو أخو همدان قد قال في عصره في غير المدح). يُنظر: الكامل 1/ 238-242 وهو يعني بالأخوة هنا  
أخوة النسب، كما قال تعالى: (واذكر أبا عاد)، ولا يعني الميرد أنّ القائل هو أخ لرجل اسمه همدان؛ كما فهم عنه ذلك  
بعض محققي الكتب. كما نسبها ابن السيرافي كذلك إلى شاعر من همدان يُنظر: شرح أبيات سيبويه 1/ 371،  
ونسبها صاحب لباب الألباب 1/ 363 إلى أحد همدان، وقال: (وقال علي بن سليمان هو للأحوص). ونسبها صاحب  
الحماسة البصرية 3/ 1350 إلى أعشى همدان صراحة، وهو الأظهر. كما ذكر ذلك العيني في المقاصد النحوية  
3/ 1041 حيث قال: (أقول: قائل هذين البيتين هو الأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وذكر في  
الحماسة البصرية أن قائلها هو أعشى همدان يهجو بهما لأحوصًا. وقال الجوهرى: قال جرير يصف ركبًا: يمرن  
بالدهنا إلى آخره، والأظهر ما قاله في الحماسة). والبيتان ليسا في ديوان الأحوص، وإنما في ملحوق ديوانه ص: (267)،  
ولا في ديوان جرير، وإنما في قسم ما نُسب إليه 2/ 1021. ونسبها الأسود الغندجاني لرجل من الأنصار، ونكر لهما قصة. يُنظر:  
فرحة الأديب ص (88-89).

(5) في الأصل: (ويخبأه)، وهو خطأ؛ إذ لا ناصب له، والصحيح ما أثبت. قال ابن منظور: (خبأ الشيء يحبؤه خبأ: ستره).  
يُنظر: لسان العرب مادة (خ ب أ).

(6) ورد الشاهد بلا نسبة عند سيبويه في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه). ينظر: الكتاب 1/ 210

(7) البيت من بحر الوافر، وقد ورد الشاهد بلا نسبة عند سيبويه في (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه). يُنظر:  
الكتاب 1/ 210، وشرح أبيات سيبويه 1/ 374، وتحصيل عين الذهب ص (165)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب  
2/ 729، والمفصل ص: (210)، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 446-447، وشرح شواهد المفصل 2/ 670-671،

أراد: بعض بطونكم، فاستعمل الواحد موضع الجمع. والمعنى: في بطن كُلِّ واحد. وصف الزَّمنَ بما يُوصَفُ جاريًا على الدَّوابِّ، والخَمَص: الجوع. فالصفة وإن كانت للزَّمن، فهي في المعنى لِمَنْ فيه. يقول لهم: اقتصروا على بعض ما يشبعكم، ولا تملأوا بطونكم مِنَ الطَّعام فلا يبقى، وحينئذٍ تدعوكم الحاجة إلى الناس، فالأولى أَنْ تُقَدِّروا لأنفسكم جُزءًا مِنَ الطَّعام يكون ذلك مُعْنِيًا لكم من السؤال. و(تَعَفُّوا): جَزْمُ جواب الأمر.

قال سيبويه (1): قال العجاج (2):

يا صاح ما ذكرك الأذكارا ما لمت من قاضٍ قضى الأوطارا

الشاهد نصب (جذرا) في البيت الثاني من قوله:

كشحا طوى من بلدٍ مختارا من يأسه اليائس أو جذرا (3)

عطفًا على موضع (من) (4). كأنه قال: طوى كشحا مختارا يأسه اليائس؛ ليأسه، وهو مفعول له.

قال سيبويه (5): قال المراز (6):

فرد على الفواد هوى عميداً وسؤل لو يبين لنا السؤالا

فقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقندنا الخرد الخدالا

الشاهد: إعمال [الأول] (7)، ونصب الخرد [الخدال بنرى] (8)، وتقديره: نرى الخرد الخدال عصوراً بها يقندنا. وفي (رد) ضمير الربيع المسؤول عن أهله الذين ارتحلوا عنه، فقال بعد سؤاله: فرد على الفواد هوى عميداً، وهو المعمود الذي عمده الحُبُّ، أي: شدَّخه وكسره. من قولهم: عمد سنام البعير [عمداً] (9): إذا قُدَّ. كأنه لما وقف على الربيع، وتذكر من كان يحلُّه عاودة حُرُّه على مفارقتهم، وألم قلبه لما تذكرهم، وسؤل الربيع عنهم لو يبين لنا جواب السؤال، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. (وقد نغنى [بها] (10)) أي: بهذه الدار. و[العصور] (11): جمع عصر، والخرد جمع: خريدة، وهي الحية. و(الخدال): جمع خدلة، وهي التي على قصبها شحمٌ ولحمٌ. والمعنى: قد كنا عصوراً في هذه الدار ننبع الهوى، ويقندنا الحسان الخرد الخدال. (ونرى) من رؤية القلب، (والخرد): المفعول الأول، و(يقندنا):

وخزانة الأدب 559/5-564، وقد ذكر البغدادي أنه من الأبيات الخمسين التي لم يُعلم قائلها. وقد ورد صدر البيت برواية: (كلوا في نصف بطونكم تعيشوا) في كل من: معاني القرآن للفراء 307/1، و102/2، والمقتضب للمبرد 172/2.

(1) ورد الشاهد في: (باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن) يُنظر: الكتاب 69/1.

(2) البيت من بحر الرجز، يُنظر: ديوان العجاج ص (21).

(3) قال أبو سعيد السيرافي: (كان الأجود أن يقول: أو حذار، ولكنه حمله على موضع " من " كأنه قال: يأسه اليائس، وهذا مفعول له كقولك: انصرفت عن زيد يأساً " أي من يأس أو ليأس). أ. هـ، يُنظر: شرح الكتاب 347/1، وشرح أبيات سيبويه 1/375-376، وتحصيل عين الذهب ص (89)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 267/1، والإنصاف في مسائل الخلاف 271/1-272.

(4) أي: عطفًا على موضع (يأسه) المجرورة بـ(من) الزائدة لفظاً، ومحلها نصب لكونه مفعولاً له.

(5) ورد الشاهد في: (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك)، يُنظر: الكتاب 78/1.

(6) البيتان من بحر الوافر، وهما في ديوانه ضمن شعراء أمويون 476/2، وشرح أبيات سيبويه 1/376-377، وتحصيل عين الذهب ص (96-97)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 323-322/1، ووشي الخلل 534/1. ومعظم حديثه في هذا الشاهد منقول من شرح ابن السيرافي.

(7) في الأصل (إعمال الثاني)، والتصويب من شرح ابن السيرافي.

(8) ساقط من الأصل، ومثبت من شرح ابن السيرافي.

(9) في الأصل (تعمداً)، والتصويب من شرح ابن السيرافي.

(10) في الأصل (به)، والتصويب من شرح ابن السيرافي.

(11) في الأصل (والعصر)، والتصويب من شرح ابن السيرافي.

المفعول الثاني. ولو قيل: أعمل الثاني في الشعر -ولا يسوغُ في الإنشاد- على التقدير، ولو أعمل الثاني لقال: وقد نَعَى بها، ونرى عَصُورًا بها يَفْتَدِنَا الخُرْدُ الخِدَالُ، فإذا أجازوا هذا، فنرى أين مفعولاها؟ فيجاب بأن يقال: المفعول الأول: ضمير الأمر والشأن، و حَدَقَهُ. وكأنه قال: ونَرَاهُ عَصُورًا بها تفتادنا الخُرْدُ الخِدَالُ، أي: نرى الأمر. ومثله مما ذكر سيبويه: (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأخُودٌ) على معنى: إنه بك زيدٌ مأخوذٌ، ويجوز أن [يكون] (1) [عَصُورًا] [المفعول] (2) [الأول]، والجمله التي بعد (عَصُورٍ) في موضع [المفعول] (3) الثاني، ويعود إلى (عَصُورٍ) مِنَ الجمله التي هي المفعول المضمر المتصل بالباء، كأنه قال: ونعلمُ عَصُورًا في هذه الدار [بها] (4)، -أي بالعصور- تفتادنا الخُرْدُ الخِدَالُ. ومعنى (نَعَى)، أي: وقد نُقِيْمُ بهذه الدار. قال سيبويه في الظروف (5): قال الشاعر (6):

وأنتَ مكانكُ من وائلٍ مكانُ الفردِ من استِ الجَمَلِ  
الشاهد: رفعه (المكانُ) على الابتداء، والثاني على الخبر، ولو نَصَبَ لجاز اتِّسَاعًا. والمعنى: أنه من أحسنِّ القبائلِ من بكرٍ، وأنه في خِسة المنزلة لا يُلتَفَتُ إليه مثلُ الفردِ من ذلك المكان. قال سيبويه في المنصوبات (7):

دَعَوْتُ لِمَا نابني مسوَرًا فَلَبِّي، فَلَبِّي يَدِي مسوَر (8)  
ذكر يونس (9) أَنَّ (لَبِيكَ) أصلها: (لَبَا)؛ وإِنَّمَا زِيدت الألفُ عليها كما في (جَرًا)، غير أَنَّ الألف انقلبت ياءً عند اتصالها بالضمير كما في (عليك). والظاهر أَنَّهُ تثنية (لَبَّ)، ومنه سماخٌ، ومنه قياس. وما كان منه مثني لا يجوز إظهارُ الفعل معه، ومنه قول نُصَيْب (10):

إذا شقَّ بُرْدٌ شقَّ بالبرْدِ مثلهُ دواليكُ حتى كُنَّا غَيْرُ لَابِسِ  
ألا ترى أَنَّ الألف لو كانت لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر كما في: (على زيدٍ مالٌ) [كما] (11) دلَّ عليه

- (1) ساقط من الأصل، ومثبتٌ من شرح ابن السيرافي.
- (2) ساقط من الأصل، ومثبتٌ من شرح ابن السيرافي.
- (3) ساقط من الأصل، ومثبتٌ من شرح ابن السيرافي.
- (4) ساقط من الأصل، ومثبتٌ من شرح ابن السيرافي.
- (5) ورد الشاهد في: (باب ما شُبِّه من الأماكن المختصة) يُنظر: الكتاب 417/1.
- (6) البيت من بحر المتقارب، وقائله الأخطل، كما في الأغاني 291/8، وتحصيل عين الذهب ص(234)، والبيت في ديوانه ولكن برواية أخرى، هي:

وإنَّ محلَّكُ من وائلٍ محلُّ الفردِ من استِ الجَمَلِ

وقد تُسبب كذلك إلى عتبة بن الوعل-أو الوغل- التغلبي كما في المؤلف والمختلف ص(105)، وفُرحة الأديب ص(89)، والحماسة البصرية 1438/3-1439.

- (7) ورد الشاهد في: (باب ذكر معنى لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وما اشتقَّا منه). يُنظر: الكتاب 352/1.
- (8) البيت من بحر المتقارب، ولم يُنسب لمعين، كما في شرح أبيات سيبويه 1/379-380، وتحصيل عين الذهب ص (216)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 962/2، وخزانة الأدب 92/2. وفي لسان العرب في أسد، مادة (ل ب ي) تُسبب للأسدي، وفي المقاصد النحوية 1306/3 تُسبب لأعرابيٍّ من بني وكذلك في شرح شواهد المغني 910/2.
- (9) ورد الشاهد في: (باب ما يجيء من المصادر مُثَنَّى منتصبًا). يُنظر الكتاب 351/1، والرواية فيه: (حتى لليس للبرد لابس)
- (10) نسبة القول إلى نُصَيْب خاطئة، والصواب أَنَّ قائله هو: سُحيم الأسود عبد بني الحساس، والبيت من بحر الطويل يُنظر: ديوانه ص: (16)، والكتاب 350/1، وشرح الكتاب للسيرافي 220/5، وتحصيل عين الذهب ص(215)، ووَشْي الخُلل 962/2.
- (11) زيادة يقتضيها السياق.

انقلابها مع ( يذِي ). والمعنى: أَنْ (مَسْوَرًا) حَسَنُ الصَّدَاقَةِ والمَعُونَةُ، إِذَا دُعِيَ لِلنَّوَابِ. [أ / 173] أَجَاب مَسْوَرًا. قوله: (فَلَبَّى)، أَي: لَبَّانِي حِينَ دَعَوْتُهُ. وَعَبَّرَ عَنِ مَسْوَرٍ بِبَيْدَى مَسْوَرٍ<sup>(1)</sup>. قَالَ سَبِيوِيَه: (2) قَالَ [الشَّاعِر] (3):

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَوْا وَعَانَدُوا [بِكَ] (4) أَنْ يَعلُوا فَيَطْغُونِي (5)

نَصَبَ (عَانَدًا) عَلَى الْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَعُوذُ بِكَ عَانَدًا، وَأَسْتَجِيرُ، وَأَخْضَعُ لَكَ. وَالمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهُ دَعَا اللَّهَ إِلْحَاقَ عَذَابِهِ بِالطَّغَاةِ مَعَ سَلَامَتِهِ مِنْهُمْ. وَالْوَاوُ مِنْ (يَعْلُوا) ضَمِيرٌ عَانَدٌ إِلَى الطَّاعِينَ. وَقَوْلُهُ: (فَيَطْغُونِي) أَي: يَدْخُلُونِي فِي طَغْيَانِهِمْ. وَقَوْلُهُمْ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا) تَجْعَلُهُ حَالًا مِنْ أَيَّهِمَا شِئْتَ<sup>(6)</sup>. وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا [ضَرْبَةً عَلَى الْجَمْعِ] (7)، قَالَ عَنْتَرَةُ (8):

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وَعَلَى التَّقْرِيقِ- فِيمَا اخْتَلَفَ لَفْظًا- نَحْو: لَقَيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا (9). فَالْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي لِمَا يَلِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ وَيُؤَخَّرَ مَعَ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ<sup>(10)</sup>. وَعَنْتَرَةُ هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ شَدَّادِ بْنِ فُرَادِ العَبْسِيِّ أَحَدَ أَعْرَابِ العَرَبِ يَقُولُهُ لِعُمَارَةَ بْنِ زِيَادٍ أَحَدِ الكَمَلَةِ، وَهَم: عُمَارَةُ، وَقَيْسٌ، وَأَنْسٌ، وَالرَّبِيعُ، وَأُمُّهُم: فَاطِمَةُ بِنْتُ الخَزْشَبِ الأَنْمَارِيَّةِ. وَعُمَارَةُ كَانَ يَحْسُدُ عَنْتَرَةَ؛ لِذِكْرِ قَوْمِهِ لَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَوِ دِدْتُ أَنِّي لَقَيْتُهُ خَالِيًا حَتَّى أَعْلَمَكُمْ أَنَّهُ عَبْدٌ. فَبَلَّغَ عَنْتَرَةَ ذَلِكَ، فَقَالَ:

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتِكْ مِذْرُوبِيهَا لَتَقْتَلَنِي؛ فَهِيَ أَنَا ذَا عُمَارَا

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ، وَتُسْتَطَارَا

وَسَيَفِي صَارِمٌ قَبَضَتْ عَلَيْهِ أَنَامِلُ لَا تَرَى فِيهَا انْتِشَارَا

وَالرَّوَانِفُ جَمْعُ رَانِفَةٍ، وَهِيَ طَرْفُ الأَلْيَةِ الَّتِي تَلِي الأَرْضَ عِنْدَ القِيَامِ<sup>(11)</sup>. وَفِي إِعْرَابِ (تُسْتَطَارَا) وَجُوه، أَحَدُهَا: أَنَّ النَّوْنَ حُذِفَتْ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ، كَأَنَّهُ [قَالَ] (12): وَأَنْ تُسْتَطَارَا. وَالثَّانِي: الْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى الأَمْرِ، وَجَمَعَهَا بِمَا حَوْلَهَا. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ قَلَبَ النَّوْنَ أَلْفًا عِنْدَ الوَقْفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فَعَلَ مُبْنِيَّ أَحْرَهُ مَعَ النَّوْنَ، فَلَا يَتَسَلَطُ عَلَيْهِ الحَذْفُ، إِلاَّ أَنَّ الانْتِصَابَ مَعَ أَنْ يُفْضِي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَنصُوبًا مَفْعُولًا مَعَهُ. وَالعَامِلُ (تَرْجُفُ)،

(1) هذه كناية منه في أنه يطيعه، ويتصرف تحت مراده، ويكون كالشيء الذي يصرفه بيديه.

(2) ورد الشاهد في: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء)، يُنظر: الكتاب 341/1-342.

(3) في الأصل: (قال الراجز)، والصواب ما أثبت.

(4) ساقط من الأصل.

(5) البيت من بحر البسيط، وقد ورد منسوبًا للصحابي الجليل عبدالله بن الحارث السهمي كما في كتاب سيبويه 341/1، وشرح الكتاب للسيرافي 223/4، 176/6، وتحصيل عين الذهب ص(212)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 948/2، وتمهيد القواعد 1870/4، ولسان العرب في مادة (ع و ذ). وورد بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه 381/1، وشرح الحماسة للمرزوقي 475/1، وشرح المفصل لابن يعيش 1 / 289-290، وشرح التسهيل لابن مالك 352/2. (6) أي من الفاعل أو المفعول. وهذا النص للزمخشري، وتامه: (وذلك قولك: ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت. وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق، كقولك: لقيته راكبين، قال عنتره... ولقيته مصعداً منحدراً). يُنظر: المفصل ص (79).

(7) ساقطة من الأصل، ومثبتة من المفصل.

(8) البيت من بحر الوافر، يُنظر: ديوانه ص (43)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 223/4، 176/6، والحجة للقراء السبعة 407/2، والأمال لابن الشجري 26/1، والمفصل ص: (79)، وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 136، وشرح أبيات المفصل والمتوسط ص: (202)، وشرح شواهد المفصل 320/1، وخزانة الأدب 507/7.

(9) ينظر: أمالي ابن الحاجب 398-399/1، وشرح المفصل 137-138/2.

(10) ينظر: أمالي ابن الحاجب 398-399/1، وشرح المفصل 137-138/2.

(11) يُنظر خبر عنتره مع عمارة في أمالي ابن الشجري 26-27/1.

(12) زيادة يقتضيها السياق.



والضمير للألية . واستطير: استخف، وازدهي، واستنفر [ ب / 173 ] من باب الترادف . وقيل: الضمير يعود إلى (الروائف) ، وقيل : الأجود أن يعود ضمير ( تستطارا ) إلى المخاطب. وقيل في مسألة: ( مُصْعِدًا مَنْحِرًا ) : لا يعمل في حالين فِعْلٌ واحدٌ كما لا يعمل في ظرفين ولا مصدرين ؛ وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : جاء زيدٌ رَاكِبًا مُسْرَعًا: إِنَّ (مُسْرَعًا) حَالٌ مِنَ الضمير في (راكبٍ)، وقيل: بل يعمل الفعل في ظرفين مِنَ المكان والزمان، فعلى هذا يجوز أن يعمل في حالين كقولك: جاء زيد رَاكِبًا ضَاكِبًا، وقيل: لا يعمل فيهما تشبيهاً بالمفعول، بل على طريق البذل<sup>(1)</sup>.

وقد استنْفِخَ الحَالُ مِنَ النكرة، وأجاز سيبويه: (فيها رَجُلٌ قَائِمًا)، وهو مشكل<sup>(2)</sup>. وإذا وقع في ذوي الحال معرفةً مع نكرة أو ما فوقها جازت الحال، كقولك: هذان رَجُلَانِ وَزِيدٌ ذَاهِبِينِ؛ تغليباً للمعرفة على النكرة. وقوله<sup>(3)</sup>:

وقد أعتدي والطير في وكناتها بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابد هَيْكَلِ

بناءً على جواز إخلاء الجملة عن الراجع إلى ذي الحال، ومنه في قولك: جئتُكُ وَزِيدٌ قَائِمٌ<sup>(4)</sup>. ويُروى: (وَكُرَاتِهَا)، أي: في مواضعها التي تنبت فيها. و(الوُكُنَات) في الجبال كالنَّماريد في السهل، ويقال: (الوُفُنَات). وَوَكَنَ الطائرُ يَكُنُ، وَوَقَنَ يَقْنُ، وَوَكَّرَ يَكُرُ. و(أعتدي): اِفْتَعَلَ مِنَ العُدْوِ، والجملة في موضع الحال. و(مُنْجَرِدٍ): صفةُ فَرَسٍ، وهو: القصير الشَّعر. و(الأوابد): جَمْعُ أبدَةٍ، وهي: الوحوش. والتقدير: بِفَرَسٍ مَنْجَرِدٍ ذي تقييد الأوابد. والمعنى: أَنَّهُ مِنْ سُرْعَتِهِ يَصِيرُ لَهَا كَالْقَيْدِ. و(الهيكل): الضَّخْم. ولا يجوز حذف الواو إذا لم يكن [في ذي الحال] <sup>(5)</sup> ضميرٌ؛ لقيامها مقامه. وشبهها بالظرف من الزمان؛ لأنه متى كان معمولُ الفعل يُحتاج فيه إلى الضمير إذا وقع صفةً، أو صلةً، أو خبرًا أو حالًا. وقيل: الاسمية إن كانت من سبب ذي الحال وجب دخول العامل، ولزم الواو [ضمير] <sup>(6)</sup> مُقَدِّمٌ ومُؤَخَّرٌ، نحو: جاء زيدٌ وأبوه قائمٌ، وإن لم يكن؛ لزم الواو مستغنيةً عن العائد، وقد جاء معاً للتأكيد، وقد كررته في قصيدة أخرى، وهو<sup>(7)</sup>:

ألا انعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يُنعمن من كان في العُصر الخالي  
وقد أعتدي والطير في وكناتها لغيت من الوسمي رائد خال  
[174/1] تحامه أطراف الرماح تحامياً وجاد عليه كل أسحم هطال

وقوله: (أحولي تنفضن)، العامل في (حولي): (تنفضن)؛ لطلبه الهمزة و(ها): من حروف الاستفتاح<sup>(8)</sup>،

(1) يُنظر: البديع 184/1، وعلل البناء والإعراب 292/1-293، والتذليل والتكميل 131/9-132.  
(2) وجه الإشكال عند المصنف: أن سيبويه نصب (قائماً) على الحال من المبتدأ وهو نكرة؛ والواجب أن يكون حالاً من المضمرة المستكن في الخبر (فيها). وقد تابع ابن الأثير في ذلك. يُنظر: البديع 191/1. وقال ناظر الجيش: (ظاهر كلام سيبويه: أن صاحب الحال الكائن في نحو: «فيها رجل قائم» هو المبتدأ. وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر، وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغضهما). يُنظر: تمهيد القواعد 2280/5.  
(3) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس، يُنظر: ديوانه ص: (118)، والمفصل ص: (83)، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 210-211، وشرح شواهد المفصل 330-331، وخزانة الأدب 156/3.  
(4) هذا النص للزمخشري، يُنظر: المفصل ص: (83).  
(5) زيادة يقتضيتها السياق.  
(6) زيادة يقتضيتها السياق.  
(7) البيت من بحر الطويل، يُنظر: ديوانه ص: (27) والمقاصد النحوية 236/1، وشرح شواهد المغني 96/1، وخزانة الأدب 60/1، و157/3.  
(8) يُنظر: المفصل ص: (312).

وعليه (1):

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها ، وذا ليأ  
و(أنا) مبتدأ، و(ذا) خبره. والمعنى: أنا الذي تتوعدده، فقد حصرته. و(عمارة) يرخم في غير النداء،  
وأشبع حركة الراء فنشأ عنها الألف.

وقول الشاعر (2):

ثم [انصبنا] (3) جبال [الصفر] (4) [معرضة] (5) عن اليسار، وعن أيماننا جدد (6)  
شاذ لخلوه منهما (7).

واختلف في قوله (8):

لئن كان بزء الماء هيمان صادياً إلي حبيباً؛ إنه لحبيب  
ذهب بعضهم (9) إلى أنه حال من الياء في (إلي)، وبعضهم (10) من (الماء)، واستشهد عليه بقول أبي  
الطيب (11):

فجبت هجيراً يترك الماء صادياً

إذا (12) صدي الماء فحسبك به عطشاً .

وقول الأعشى (1):

- (1) البيت من بحر الطويل، وقد ورد بلا نسبة في الكتاب 354/2، والمقتضب 323/2، وسر الصناعة 344/1، والمفصل  
ص: (313)، والتخمير 92/4، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 589، وشرح شواهد المفصل 877/2، وخزانة  
الأدب 461/5، وورد منسوباً للبيد العامري في ديوانه ص: (276)، وفي شرح الكتاب للسيرافي 89/8 عن نسخة  
الكتاب التي شرحها، وتحصيل عين الذهب ص (369)، وشرح المفصل لابن يعيش 208/8. قال البغدادي: ونسبه  
الأعلم إلى لبيد، وكذلك نسبه الأندلسي في شرح المفصل إليه. وأنا لم أره في ديوانه. وكذلك قال قبلي ابن المستوفي في  
شرح أبيات المفصل: إنه لم يره في ديوانه. والله أعلم. يُنظر: خزانة الأدب 364/5.
- (2) هو غاسل بن غزيرة الجزي الهذلي، والبيت من بحر البسيط، يُنظر: شرح أشعار الهذليين 806-807، والتمام في  
شرح أشعار هذيل ص (371-368)، والبيد في علم العربية 196/1، والتذليل والتكميل 179/9.
- (3) وردت هذه الكلمة في المخطوط: (انتضينا) وقد تفرّد بها المصنّف، ووردت في البيد، والتذليل برواية: (انصبنا)،  
ووردت في شرح أشعار الهذليين 806-807، والتمام في شرح أشعار هذيل ص (371)، ومعجم ما استعجم 370/2،  
368، ومعجم البلدان 113/3، 413 برواية: (انصبنا)، وهي الصواب، وما عداها فمصحّف عنها؛ والدليل: أنّ الشاعر  
قال قبل هذا البيت: أرجع حتى يشيحوا أو يشاح بكم .. أو تهبطوا الليث إن لم يغدنا لدد وهبوط الوادي المسمى (الليث)  
لا يلائمه إلا الانصباب.
- (4) وردت في المخطوط: (الصعد)، والصواب ما أثبت؛ لأمرين: الأول: ورودها في شرح أشعار الهذليين 806-807،  
والتمام في شرح أشعار هذيل ص (371). والثاني: ما ذكره ياقوت من أنّ (الصفر) جمع أصفر اللون، وهو موضع في  
بلاد بني هذيل. يُنظر: معجم البلدان 113/3، 413، وكذلك البكري في معجم ما استعجم 370/2، 368.
- (5) في الأصل (مصعدة) والصواب ما أثبت.
- (6) تفرّد البكري في ضبط (جدد) على أنه بضمّ أوله، وفتح ثانيه. يُنظر معجم ما استعجم: 370/2.
- (7) وجه الشذوذ خلو جملة الحال (جبال الصفر معرضة) من الرابط الذي يربطها بصاحبها، وهو: (نا) في (انصبنا)، وقد  
قدر ابن جني ضميراً رابطاً وهو: (منا). يُنظر: التمام 371-372، وينظر: التذليل والتكميل 179/9.
- (8) البيت من بحر الطويل، وقد نُسب في الكامل 789/2 إلى قيس بن ذريح، ونُسب كذلك لغيره، يُنظر: حاشية الكامل،  
وسمط اللألي ص 400، وخزانة الأدب 212/3، 218.
- (9) يعني: في تقديم الحال على صاحبها، حيث ذهب إلى جواز ذلك من المتأخرين أبو علي الفارسي، وابن كيسان، وابن  
برهان. يُنظر: التذليل والتكميل 73/9.
- (10) هو ابن جني، يُنظر: المقاصد النحوية 1126/3.
- (11) البيت من بحر الطويل، وصدرة: لقيث المروري والسناخيب دونه. يُنظر: ديوانه 289/4.
- (12) في الأصل (وإذا)، والصواب ما أثبت.

تقول ابنتي حين جدّ الرّحيل فأبرحت ربّاً، وأبرحت جارا  
أي: أُعجبتُ.

وفي شعره:

أقول لها حين جدّ الرّحيل ل أبرحت ربّاً، وأبرحت جارا  
أعظمت ما شئت. يخاطب ناقته.

ويُروى:

تقول له حين جدّ الرّحيل. والمعنى: أنّ الناقّة تقول له: أبرحت بي في طلب ربّك هذا فعذبنتني وحصرتني.  
واختلف في تقديمه (2) فيما كان عن جملة من الفعل، فأجازه أبو العباس (3) محتجاً بقوله (4):

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ومنع منه سيبويه (5) بناءً على أنه فاعل في المعنى، ولم يجمعوا عليه بين شيئين: الرّفْع والتأخير، والمبرّد  
حمله على السّماع والقياس (6). أمّا الأوّل: فقد تقدّم، وأمّا الثاني: فلأنّ الفعل لما كان متصرفاً فوجب أن  
تجوز كما في الحال، والمفعول به. والبيت لأعشى همدان. وقيل فيه: حَبَطُ وتأول على وجوه تركت  
ذكرها، وكان قد تقدّم [ب/ 174] الكلام فيه.

وقول لبيد (7):

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

بناءً على أن من الأدوات ماله مدخل في الاستثناء، نحو: ليس، ولا يكون، وعداء، وخلا. تنصب فيه كما  
ينصب هو، ومضمراً فيها فاعلها (8). وقدّر بعضهم فقال: [إذا قلت: جاءني القوم، أو] (9) جاؤوني عدا  
زيداً، فالتقدير: عدا البعض زيداً، وهو إضمار لا يخل بالمعنى. وبعض العرب يُعبد الضمير على  
المستثنى منه، فيقول: قام القوم ليسوا زيداً، وعدوا عمراً. والكوفيون يجعلون الضمير مجهولاً كنايةً عن  
الفعل والاسم، فيقدرون: ليس فعلهم فعل زيد (10). قال أبو علي (11): ويجري الفعل والفاعل مجرى شيء  
واحد، فيقعان موقع الاسم المفرد في قولك: جاءني القوم لا يكون زيداً، والأصل: إلا زيداً، ثم وقعت  
(غير) موقع الاسم، ووقعت الجملة موقع (غير)، فوضعها نصب كما (غير) منصوبة. وجعلها قوم

(1) البيت من بحر المتقارب، يُنظر: ديوانه ص (49)، ويُنظر الروايات المختلفة في: الخزّانة: 302/3-307.

(2) يعني: التّمييز.

(3) قال: (وَاعْلَمْ أَنَّ التَّنْبِيْنَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا جَارَ تَقْدِيمِهِ؛ لِنَتَصَرَّفِ الْفِعْلَ، فَقُلْتُ: تَفَقَّاتَ شَحْمًا، وَتَصَبَّيْتُ عِرْقًا، فَإِنْ  
شَبَّتْ قَدَمْتُ، فَقُلْتُ: شَحْمًا تَفَقَّاتَ، وَعِرْقًا تَصَبَّيْتُ وَهَذَا لَا يُجْبِزُهُ سَبَبِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَاهُ كَقَوْلِكَ: عَشْرُونَ دَرَهْمًا، وَهَذَا أَفْرَهُم  
عَبْدًا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (عَشْرِينَ دَرَهْمًا) إِنَّمَا عَمَلٌ فِي الدَّرَاهِمِ مَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ الْفِعْلِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ  
قَائِمًا، وَلَا يُجْبِزُ: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَ فِعْلٍ وَتَقُولُ: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِعْلٌ؛ فَلِذَلِكَ أَجْزَأْنَا تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ إِذَا  
كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا وَهَذَا رَأَى أَبِي عَنَّمَا الْمَازِنِي يُنْظَرُ: الْمُقْتَضَبُ 36/3، 37.

(4) البيت من بحر الطويل، وقد نُسِبَ للمخبل السعدي كما في ديوانه ص 290، ونُسِبَ لغيره كذلك. يُنظر: المقاصد النحوية  
1187/3.

(5) يُنظر: الكتاب 205/1، والمفصل ص: (85).

(6) اختصر المصنف كلام ابن ولاد في ردّه على المبرّد، يُنظر تمام الكلام في الانتصار 86/1.

(7) البيت من بحر الطويل، يُنظر: ديوانه ص: (145)، وعجزه: وكلّ نعيم لا محالة زائل.

(8) يُنظر: المفصل ص: (86).

(9) ساقط من الأصل، وأثبت من: المفصل ص: (86).

(10) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي 70/8، والتخمير 458/1، 459.

(11) يُنظر: البصريّات 445/1.

حروفاً فجرؤوا بها، وجعلوها أفعالاً فصرفوها. واختلِفَ في (ليس)، و(لا يكونُ)، فقال قومٌ: لا موضع لها كما في إلّا، وقال آخرون: إن وقعت بعد معرفة كانت حالاً، وإن وقعت بعد نكرة (1) كان لها موضع من الإعراب (2). وهو للبيد، وأول القصيدة:

أنا تسألان المرء ماذا يُحاولُ	أُنحِبُ فَيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلٌ
حباله مبنوتة بسبيله	ويبنى إذا ما أخطأته الحبالُ
إذا المرء أسرى لئله ظنُّ أنه	قضى عملاً، والمرء ما عاش عاملٌ
وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم	دُوَيْهِيَّةٌ تصفرُّ منها الأناملُ
وكلُّ امرئٍ يوماً سيعلم سعيه	إذا كُشِفَتْ عند الإله الحصائلُ

(فكلُّ): مبتدأ، وخبره: (باطلٌ)، وقد تقدّم عليه (ألاً)، والتقدير: ألا كلُّ شيءٍ باطلٌ ما خلا الله. وقوله: (ماذا يحاولُ؟): أي: ما الذي يحاوله؟.

وقوله: (أُنحِبُ فيقضى؟) من باب: أرجلٌ في الدار أم امرأة؟، ويجوز من باب: إن ذو لوثة لانا (3). [أ / 175] وقوله: (ظنُّ أنه قضى): سدّت مسدّ المفعولين. و(ما عاش): نصبٌ على الظرف، أي: والمرء مُدَّة، أي: عاملٌ مُدَّة حياته. وقوله: (سيعلم سعيه): جاز أن يكون (سعيه) مفعولاً أوّلاً، والظرف من الزمان: الثاني. وقد توسّطت، والجملة صفة النكرة. ومثّل قوله: (حباله مبنوتة) قال زهير (4):

رأيت المنايا حَبَطَ عشواءٍ مَنْ نُصِبَ ثمثه، ومَنْ تخطى يُعَمَّرُ فيهِرَمَ

(المنايا) الأوّل، والثاني: الجملة من الشرط وجوابه. و(حَبَطَ عشواء) نصبٌ على المصدر، أي: تخبط حَبَطَ عشواء، حَبَطَ ناقه عشواء، وهو ضربُ اليدين والرّجلين. ومعنى قوله: إن المنايا تأتي على غير قَصْدٍ كأنه - والأمر بخلاف قوله-؛ لأنّها تأتي بقضاء الله وقدره. وعشا: إذا جاء على غير قَصْدٍ كأنه يمشي مشي الأعشى. ويجوز أن يكون التقدير: يَعْلَمُ عِلْمَ سَعْيِهِ يوماً (5). ويعني: اليوم الذي في قوله تعالى: (واتقوا يوماً تُرْجَعُونَ فيه إلى الله) (6)، ولا يكون لها عملٌ إلّا في مصدرها (7)، ونحوه: (مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ) (1).

(1) يعني: كانت صفة.

(2) يُنظر الخلاف في إعرابها: التخمير 460/1، ومغني اللبيب 505/1، والمقاصد الشافية 407/3.

(3) يعني: (أُنحِبُ) إما أن يُرفع على البدلية ممّا قبله، أو على مالم يُسمّ فاعله بإضمار فعل مفسّر بالمذكور؛ حملاً على عجز البيت الذي ذكره، وهو من أبيات الحماسة. والتقدير: (أفِيْقْضَى نَحْبٌ). يُنظر: وشي الحلل 2 / 1014-1016، والتذليل والتكميل 44/3. وصدر البيت: إذا لقام بنصري معشرٍ خشنٌ. يُنظر: شرح الحماسة للمرزوقي 25/1، والمفصل ص: 47، وخرزانة الأدب 442/7.

(4) البيت من بحر الطويل، يُنظر: ديوانه ص (49).

(5) يعني قول لبيد السابق: وكلُّ امرئٍ يوماً سيعلم سعيه.

(6) سورة البقرة، آية: (281).

(7) يعني: ظنُّ وأخواتها عند حذف مفعوليهما. يُنظر: البديع 448/1-450، والمفصل ص: (262).

قال ابن يعيش موضعاً ذلك: (وأما أفعال القلوب، وهي باب "ظننت" وأخواتها، فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل. فامتنع قومٌ من جواز ذلك، وقالوا: لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم. فإذا قلت: "ظننت"، أو "علمت"، لم يجز؛ لأنك أخبرته بما هو معلوم عنده. والوجه جوازُه؛ لأنك إذا قلت: "ظننت"، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين. وإذا قلت: "علمت"، فقد أخبرت أنه ليس عندك شك. كذلك سائرهما، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه، وعليه أكثر النحويين. قال الله تعالى: ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ (1)، فأتي بالمصدر المؤكد، وكأنه قال: "وظننتم"؛ لأنّ التأكيد كالتركيز. ومن أمثال العرب "مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ"، ففي "يحل" ضمير فاعل، ولم يجيء بالمفعولين، فعلى هذا تقول: "ظننت ظناً"، و"ظننت يوم الجمعة"، و"ظننت خَلْفَكَ". كل ذلك جائز، وإن لم تذكر المفعولين يُنظر: شرح المفصل 7 / 154-155.

وحكى سيبويه من يونس: ( أن بعض العرب الموثوق بهم [يقولون] (2) : ما لي إلا أبوك أحد، كما قالوا: ما مَرَزْتُ بمثله أحد ) (3). أبدال العام من الخاص، ولا يكون إلا في النفي، وهو شاذ. وحكى ثعلب في أماليه (4): ( ما عندي إلا خمسون دراهم ) وبالعكس، وأنشد:

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب (5)

وهو للكُمَيْت بن زيد بن خُنَيْس بن مجالد بن وَهَيْبِ الأَسَدِيِّ، وهو شيعي متأخر، له عدة قصائد في أهل البيت تُسمى: ( الهاشميات ). وهو اسم ثلاثة من الشعراء، منهم الأكبر: وهو الكُمَيْت بن ثعلبة، والأوسط: وهو الكُمَيْت بن معروف، - والأول جدّه -، والكُمَيْت بن زيد، وهو آخرهم وأكثرهم شعراً. وهو من قصيدة أولها:

طَرَبْتُ وما شَوْقًا إلى البِيضِ أَطَرَبُ	ولا لِعَبَا مِنِّي، وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ
ولم تُلْهِنِي دارٌ، ولا رَسْمٌ مَنْزِلٌ	ولم يَطْرَبْنِي بِنَانٌ مَخْضَبُ
ولا أنا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هُمُهُ	أصاحُ عُرابٍ، أم تَعَرَّضَ ثَعْلَبُ
ولا السانحاتُ البارحاتُ عَشِيَّةُ	أمرٌ سَلِيمُ القَرْنِ أم مرَّ أَعْضَبُ
[ب/ 175] ولكن إلى أهل الفضائل والنهي	وخير بني حوَّاء، والخير يُطَلَّبُ
بني هاشمٍ رَهْطِ النبيِّ فإبني	بهم ولهم أَرْضِي مرارًا وأَعْضَبُ
فقل للذي في ظلِّ عمياء جَوْنَةٍ	يَرَى العَدْلَ جَوْرًا أين لا أين أَدْهَبُ
بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنَّةٍ	تري حُبَّهُم عارًا عليّ، وتَحْسَبُ
ستَقَرَّغَ منها سِنَّ خزيانِ نادِمٍ	إذا اليوم - صَمَّ الناكثين - العَصْبُصَبُ

نصب ( شَوْقًا ) بـ ( أَطَرَبُ ) على تقدير الحال، كما في قوله: ( قَتَلْتُهُ صَبْرًا )، و عطف الثاني عليه. و جازا أن ينتصبا على أن كل واحد منهما مفعول له، و جاز أن ينتصب كل واحد على أنه مصدر بإضمار فعله.

وبنو هاشم تجوز فيه الوجوه الثلاثة، ويُروى: ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وهو الطريق، ومنه الرَّجُلُ إذا ذهب وشعب أمره: فرقه، وأصلحه، من الأضداد. و ( لي شيعة ) : مبتدأ وخبر.

وقيل: المشعب: الموضع الذي استقر فيه الحق. وذكره على طريق المثل. وشيعة الرَّجُل: أتباعه وأنصاره.

والكُمَيْتُ لَمَّا عَمِلَ القِصائِدَ الهاشميات قصد الفرزدق بالبصرة، فلما اجتمع به انتسب إليه، فقال: ما حاجتُك؟ قال: إني قلت شعراً، وأنت شيخ مُضَر، فإن استحسنته أدعته، وإلا فسترته، فقال: يا ابن أخي، إني لأحسبُ شعرك على قدر عقلك، ثم قال: هات، فأنشده:

(1) أي: يخل مسموعه صادقاً. وهو مثل يضرب في ذم مخالطة الناس، واستحباب الاجتناب عنهم. ومعناه: من يسمع أخبار الناس ومعابهم يقع في نفسه المكروه عليهم. يُنظر: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص (290)، وجمهرة الأمثال 2/263.

(2) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

(3) يُنظر: الكتاب 2/337، وشرح الكتاب للرماني (رسالة دكتوراه) 518/1.

(4) يُنظر: مجالس ثعلب 1/49.

(5) البيت من بحر الطويل، يُنظر: هاشمياته ص: (33)، والمقتضب 4/398، والمفصل ص: (86)، والبدیع في علم العربية 1/232. (قلت): نسب ابن السيرافي هذا الشاهد إلى سيبويه، ولا وجود له في الكتاب. يُنظر: 134/2-135، وتعليق المحقق عليه في الحاشية.

طربث وما شوقاً إلى البيض أطربُ

فقال له: فلأبي شيء فائدة؟ حتى انتهى إلى قوله: ولكن إلى أهل الفضائل ... إلى النقر البيض ... ،

فقال: ومن يحك ؟ ،

فقال: بني هاشم رهط النبي...

فقال: لله درك يا بُني، لقد أصبت وأحسنت إذ عدلت عن الأوباش؛ إذا لا يطيش سَهْمُك، ولا يكذب قولك(1).

وقول امرئ القيس (2):

[أ/176] لأرب يوم لك منهنَّ صالحٍ ولا سيما يوم بدارة جُلجُلٍ

يقال: دارٌ ودارةٌ، وغديرٌ وغديرةٌ، وإزارٌ وإزارَةٌ.

ودارة جُلجُلٍ عند عمرو كندة، وقيل في الجمي. وحكى الأخفش أنه يقال: و(لا سيما) - مخففاً - ، ومعناه: التَّعَجُّبُ مِنْ قِصْدِ هَذَا الْيَوْمِ، أي: هو يومٌ يفضِّلُ سائرَ الأيامِ. وَمَنْ جَرَّ (يَوْمًا) فعلى زيادة (ما)، وَمَنْ رفعه فعلى أن تكون موصولةً، وقد حُذِفَ المبتدأ، وقد استضعف. و (سي) معمول النَّافِي، ولا يكون مبنياً مع (لا): كونها لا تبنى مع المضاف؛ لأنَّما يُبنى مُشَبَّهٌ بالحرف. ولا يُقال: جاءني القوم سيما زيد حتى تأتي بـ (لا). ويُروى: (ولا سيما يوماً) بالنصب على أن يكون نَصْبًا على التمييز. والتقدير: لا مثل له، ثم نصب (يوماً). و(سي): نصبٌ بـ(لا)، والتقدير: ولا سي شيء، على أن تكون (ما) نكرة، أي: أعني (يوماً)(3).

قال سيبويه في المنصوبات(4): قال الشاعر (5):

لقد ألب الواشون ألباً لبيئهم فترَّبُّ لأفواه الوُشاةِ وجندلُ

الشاهد فيه: رفع (ترَّب) على الابتداء سما[عاً] (6) عن العرب من باب الدعاء، وإن كان النصب في جميعه قياساً، وإن كان الدعاء بالأفعال والمصادر قائمة مقامها، غير أنها تحذف بعد أن تنصب. و(ألب): سعى. والمعنى: لقد سعى الواشون في الإفساد ليُعْدهم. والبيئ: الفراق. قال سيبويه في المنصوبات (7):

أسقى الإله عُذواتِ الوادي وجَوْفَهُ كُلِّ مُلْثٍ غادي

(1) تفرَّد عفيف الدين الكوفي بإجابة الفرزدق الأخيرة للكعبية بعد انقضائه من إنشاده. تُنظر القصة في: خزنة الأدب 4/315-316.

(2) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص: (10)

(3) يُنظر: التخمير 4/468، وشرح التسهيل لابن مالك 2/318، والإقليد 2/578-580، وشرح أبيات المفصل والمتوسط ص(214-216)، وشرح شواهد المفصل 1/339-341، وخزنة الأدب 3/445-446.

(4) ورد الشاهد في: (هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها). يُنظر: الكتاب 1/315

(5) البيت من بحر الطويل، لم يُنسب لمعين، وشرح أبيات سيبويه 1/383-184، وتحصيل عين الذهب ص (202-203)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 2/900-901.

(6) ساقطة من الأصل.

(7) ورد الشاهد في: (هذا بابٌ يُحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم) يُنظر: الكتاب 1/289.



كُلُّ أَجْشٍ حَالِكِ السَّوَادِ (1)

نصب الأول بما وقع عليه من الفعل، ورفع الثاني ولم يُجره عليه بدلاً ولا وصفاً، لكن بفعل مُضْمِرٍ دل عليه ما قبله. كأنه لما قال: أسقى الإله عُذواتِ الوادي، قال: سقاها كُلُّ أَجْشٍ؛ لتقارب ما بينهما من المعنى. و(العُدْوَةُ): ناحية الوادي وجانبه، وبضم العين أيضاً. و(جَوْفُهُ): أسفله. و(المَلِثُ): السحابُ الدائمُ المطر. و(الغادي): الذي مَطَرُهُ أَوَّلُ النَّهَارِ. و(الأجشُ): السحابُ الذي فيه رَعْدٌ. و(الحالك): الشديد السواد. [ب/ 176]

قال سيبويه (2): قال: الحطيئة (3):

وشرُّ المنايا مَيِّتٌ بين أهله كَهْلِكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ  
رفع (مَيِّتًا) على حذف الخبر، والتقدير: مَيِّتُهُ مَيِّتٌ. ويعني بذلك: أَنْ شَرَّ ضُرُوبِ الْمَوْتِ مَوْتٌ عَلَى الْفَرَاشِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَوْتَةً الشَّجْعَانِ، وَنَحْوُهُ (4):

نَسِيلٌ عَلَى حَدِّ الطَّبَاتِ نُفُوسُنَا  
ونحوه: قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ لَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُ أَخِيهِ مُصْعَبٍ قَتْلًا: (إِنَّا لَسْنَا كَأَوْلَادِ أَبِي الْعَاصِيِّ؛ إِنَّا لَا نَمُوتُ إِلَّا طَعْنًا بِالرَّمَا حِ، [وَقَعَصًا] (5) بِالسِّيُوفِ) (6). وقوله: (كَهْلِكِ الْفَتَى): يَعْنِي الْمَنِيَّةَ الَّتِي هِيَ شَرٌّ، وَهُوَ: خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: (قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ): نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ (الْفَتَى)، وَالْجُمْلَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى الْفَتَى (فَالْحَيِّ) فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ فِي الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ أَسْلَمَهُ أَهْلُهُ. وَحَسُنَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ تَقْدِيرُهُ: كَهْلِكِ الْفَتَى الْحَيِّ [قَدْ] (7) أَسْلَمَهُ أَهْلُهُ لِلْمَوْتِ، فَجَعَلَ (الْحَيَّ): مَفْعُولٌ (أَسْلَمَ)، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِلْفَتَى. وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) (8) مَعْنَاهُ: إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَهُ. قَالَ سِيبُويهِ (9): قَالَ رَجُلٌ مِنْ خَنَعَمٍ (10):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ  
جَرَ (ذَا صَبَاحٍ) [وَهُوَ ظَرْفٌ لَا يَتِمَكَّنُ] (11)، وَمَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الظَّرُوفِ لَا يُجَرُّ وَلَا يُرْفَعُ إِلَّا فِي لُغَةِ لِقَوْمٍ

(1) الأبيات من بحر الرجز، ولم تُنسب لمعين في كتب النحو، ينظر: شرح أبيات سيبويه 384/1-385، وتحصيل عين الذهب ص (191-192)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 2/ 855-856. وقد نُسبت لرؤية كما في ملحقات ديوانه ص: (173).

(2) ورد الشاهد في: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى)، يُنظر: الكتاب 215/1.  
(3) البيت من بحر الطويل، يُنظر: ديوانه ص (45)، وشرح أبيات سيبويه 386/1، وتحصيل عين الذهب ص (167)، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 2/ 742، وطبقات فحول الشعراء 112/1.

(4) البيت للسموع بن عدياء، وهو من بحر الطويل، وتماهه: وليست على غير الطَّبَاتِ تَسِيلٌ. يُنظر: ديوانه ص (91).

(5) في الأصل: (قصعًا)، والتصويب من كتب الأدب والتاريخ.

(6) يُنظر: عيون الأخبار 2/ 262، والعقد الفريد 4/ 199، وتأريخ الطبري 6/ 166.

(7) زيادة يقتضيتها السياق.

(8) سورة الكهف، آية (30).

(9) ورد الشاهد في: (هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار) الكتاب 1/ 226-227، وروايته فيه: (لشيء ما يسود من يسود).

(10) البيت من بحر الوافر، وأول من نسبه فيما وقفت عليه هو الجاحظ في كتابه الحيوان 3/ 39، فالسرقسطي في دلائل الحديث 2/ 443، فالأسود الغندجاني في فرحة الأديب ص (91-92)، فالزمخشري في المفصل ص: (106)، وعن الجاحظ نقل ابن خلف في لباب الألباب 757، وحكى عنه أيضاً أن البيت لإياس بن مدركة الحنفي، وتعبه البغدادي - مُفْتَدًا تِلْكَ النِّسْبَةَ - فِي الْخَزَانَةِ 1/ 91. وَقَدْ تَفَرَّدَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ فِي مَادَّةِ (صَبَحَ) بِنِسْبَتِهِ إِلَى أَنَسِ بْنِ نَهْيَكٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ فِي الْمَادَّةِ نَفْسِهَا، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أَبِياتِ سِيبُويهِ 1/ 388، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ 169-170.

(11) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح أبيات ابن السيرافي

مِنْ حَتْمٍ، أَوْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ. وَمَعْنَى كَلَامِهِ: أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى الْإِقَامَةِ إِلَى وَقْتِ الصَّبَاحِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الرَّأْيَ وَالْحَزْمَ قَدْ أَوْجَبَا ذَلِكَ. نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (لَأَمْرِ مَا)، أَي: لَشَيْءٍ مِنَ الْخِصَالِ الْجَمِيلَةِ، وَالْأُمُورِ الْحَمِيدَةِ رَأَاهَا قَوْمُهُ فِيهِ فَسَوَّدُوهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَوَّدَ السَّيِّدُ بِغَيْرِ سَبَبٍ. وَ(مَا) زَائِدَةٌ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ سَوَّدَ عَلَى [عِلْمٍ] (1) مِنْهُ وَخَبْرَةٌ. قَالَ سِيبَوِيهٌ: (2) قَالَ جَرِيرٌ (3):

فَيَاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ .. حَ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

[أ/ 177/ ] نَصَبَ (عَبْدَ الْمَسِيحِ) عَطْفًا عَلَى (يَاكَ) بَعْدَ تَأْكِيدِهِ الضَّمِيرَ فِيهِ بِ(أَنْتَ)، وَنَصَبَ (أَنْ تَقْرَبَا) بِمَا نَصَبَ بِهِ (يَاكَ)، وَحَقُّهُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَحَدَفَهُ لِطُولِ الْكَلَامِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمَا رَجَسَانِ، وَمِثْلُهُمَا لَا يَقْرَبُ الْمَسْجِدَ، وَعَبَّرَ بِالْقِبْلَةِ [ل-] (4) ضَرُورَةَ الْوِزْنِ، أَوْ قَدْ صَلَّيَا بِالنَّاسِ فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ. وَمَرَادُهُ: الْإِمَامَةَ. قَالَ سِيبَوِيهٌ (5): قَالَ الشَّاعِرُ (6):

وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ يُعْطِي جَمِيلًا (7)، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

جَعَلَ (أَخَاكَ) بَدَلًا مِنَ (الْفَتَى)، وَنَصَبَ (ذَاكَ) بِ(عَلَيْكَ). وَ(رَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى) مِنْ بَابِ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ رَيْدٍ عَمْرًا. وَنَحْوُهُ (8):

[بِضْرَبِ] (9) بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

أَي: فَعَلْنَا وَعَادَتْنَا بِأَنْ نَضْرِبَ، وَالضَّمِيرُ- الَّذِي هُوَ جُمِعَ مُؤَنَّثًا- يَعُودُ إِلَى (الرُّؤُوسِ)، وَبُرَادُ ب- (الْمَقِيلِ) : الْمُسْتَقَرُّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ أَزَالُوا [هَا] (10) عَنْ مُسْتَقَرِّهَا. وَنَحْوُهُ (11):

- (1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح أبيات ابن السيرافي.
- (2) ورد الشاهد في: (هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر). الكتاب 278/1.
- (3) البيت من بحر المتقارب. يُنظر: ملحق ديوان جرير 1027/2، والمقتضب 213/3، وشرح السيرافي للكتاب 117/5، وشرح ابن السيرافي 390/1، وتحصيل عين الذهب ص(184)، ولباب الألباب 826/2، وشرح جمل الزجاجي 410/2.. والرواية في بعض المصادر السابقة بالخرم (يَاكَ). (والخرم: حذف الفاء من أول فعولن)، وفي بعضها بدونه (فَيَاكَ).
- (4) زيادة يقتضيها السياق.
- (5) ورد الشاهد في: (باب من المصادر جزي مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه). يُنظر: الكتاب 191/1.
- (6) الصواب: قال الراجز؛ لأن الأبيات من بحر الرجز، وقائلها هو رؤبة كما عند سيبويه. يُنظر: ملحقات ديوانه ص (187) برواية: (الفتى إباكا)، وشرح السيرافي للكتاب 208/4، وشرح الأبيات لابن السيرافي 398/1، وتحصيل عين الذهب ص(154)، ولباب الألباب 636/1.
- (7) تفرّد عفيف الدين الكوفي بهذه الرواية، وهي في المصادر السابقة بروايتين فقط، إمّا (الجزيل) بالألف واللام، وإمّا (جزيلًا) بدونهما.
- (8) البيت من بحر الوافر، وقد ورد بلا نسبة عند سيبويه في الكتاب 190/1، وشرح السيرافي للكتاب 62/4، وشرح الأبيات لابن السيرافي 393/1، وتحصيل عين الذهب ص: (153)، ولباب الألباب 371/1. وورد منسوبًا عند العيني للمرار بن منقذ التميمي. يُنظر: المقاصد النحوية 1396/3.
- (9) في الأصل: (نُضْرَبُ)، والصواب ما أثبت؛ إذ لا شاهد فيه على هذا، بل هو مخالف لسياق إيراد المؤلف له حينئذ في هذا الموضوع، والتصويب من شرح ابن السيرافي.
- (10) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (11) البيت من المتقارب، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل. يُنظر: الكتاب 192/1، والإيضاح العضدي ص: (186)، وشرح ابن السيرافي 394/1، وتحصيل عين الذهب

شديد<sup>(1)</sup> النكاية أعداءه يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ  
الرواية ضعيف. هجا رجلاً بالضعف، وأنه يعجز عن مكافأة الأعداء، والانتصار منهم إذا ظلموه، ثم إنّه  
نّبّه على ذلك بأن قال: إنّه يظنّ الفرار يُبَاعِدُ أَجْلَهُ، وَيَحْرُسُ نَفْسَهُ. ف (يراحي الأجل): جملة موضعها  
نَصَبٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْفِرَارِ، و(يخال) خبر المبتدأ الذي هو ضعيف.  
قال سيبويه<sup>(2)</sup>: قال الشاعر<sup>(3)</sup>:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَأَهْلُنَا تِهَامٍ، وَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَعَوِّرُ  
(وَأنت امرؤ من أهل نجد): جملة تامّة معطوف عليها مثلها، واكتفى بالواحد عن (تهامون)، ولو نصب  
(المتعور) كان حسناً، من باب: كيف تكون وقصعة من تريد؟ أي: كيف تكون أنت وقصعة من تريد. لكنّ  
الرّويّ مُراعِيٌّ، والمعنى: إنّ مكاننا مختلفان؛ فلا نتفق لما بيننا من التّباعد.  
قال سيبويه: <sup>(4)</sup> قال الراجز<sup>(5)</sup>:

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوُخِّدَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا  
[ ب/ 177 ] أبدل (تؤخذ) من اسم إنّ الذي هو: (أنّ تبايعا)، وعطف عليه (تجيء)، كأنّه قال: إنّ عَلِيَّ  
اللّه أَنْ تُوُخِّدَ بِالْبِيبَاعِ، أَوْ تَجِيءَ إِلَيْهِ. حلف الشاعر بالله على المخاطب أنّه لا بد من أن يبائع طوعاً أو  
كرهاً، والجملة من القسم معترضة بين الاسم والخبر.  
ومن بابيه: <sup>(6)</sup>

أَلَا رُبَّ [مَنْ] <sup>(7)</sup> قَلْبِي لَهُ- اللّه- نَاصِحٌ ...

ص: (155)، والمفصل ص: (220-221)، وشرح الجمل 27/2، ولباب الألباب في شرح أبيات الكتاب 642/1،  
وخزانة الأدب 127/8.

(1) تفرّد ابن درستويه بهذه الرواية: (شديد). يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ص: (181)، وتبعه عفيف الدين الكوفي ثم  
ذكر الرواية الشهيرة: (ضعيف). واعتمدها في شرحه.

(2) ورد الشاهد في: (باب من المصادر جزي مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه). يُنظر: الكتاب 299/1.

(3) هو جميل بن معمر العُدري صاحب بئينة، والبيت من بحر الطويل. يُنظر: ديوانه ص: (91)، والكامل 431/1، وشرح  
أبيات ابن السيرافي 400/1، وتحصيل عين الذهب ص: (195)، ولباب الألباب 872/2-873، والمقاصد  
النحوية 1893/4، وخزانة الأدب 141/3-144. قلت: عقب الأسود الغندجاني على ابن السيرافي في شرحه لمعنى  
البيت، فقال: (قال س: هذا موضع المثل:

أريد هناتٍ من هنينٍ فلتوي ... علي، وأنى من هنينٍ هناتٍ

ليس معنى البيت وغرض الشاعر ما ذهب إليه ابن السيرافي، وبين الصواب وبين ما قاله ما بين جابلق وجابرس. ومعنى  
البيت - وهو لجميل - أن أهلي يرتابون بك إذا وجدوك عندهم، لأنك غريب بعيد الدار منهم، فينكرون كونك بين  
ظهرانهم، فيجب أن تجنب وتعرض. تحذره بني عمها. يحكي ذلك عن بئينة، والأبيات تبين لك هذا المعنى إن شاء  
الله...). ثم ساق الأبيات. يُنظر: فرحة الأديب ص: (182-184).

(4) ورد الشاهد في: (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم). يُنظر: الكتاب 156/1، وهو فيه بلا نسبة.

(5) ورد بلا نسبة كذلك في المقتضب 62/2، والانتصار ص: (56)، وشرح ابن السيرافي 402/1-403، ولباب الألباب  
423، 440/1، والمقاصد النحوية 1680/4، والخزانة 203/5، 204.

(6) البيت لذى الرّمة، وهو من بحر الطويل. يُنظر: ملحقات ديوانه 1861/3، والكتاب 497/3 - 498، وتحصيل عين  
الذهب ص: (508). وتماهه: ومن قلبه لي في الطّباء السّوانج. وورد بلا نسبة في الكتاب 192/2، ولباب الألباب 1/  
440، وصدر البيت في شرح ابن السيرافي 403/1.

(7) ساقطة من الأصل، ومثبته من شرح ابن السيرافي.

قال سيبويه (1): قال امرؤ القيس (2):

إني بحبلك واصل حَبلي      وپریش نَبْلِكَ رائش نَبلي  
ما لم أجدك على هدى أثرٍ      يَفِرُّ مَقْصَكِ قانف قَبلي

أعمل الحَبْر الذي هو (واصل) في (حَبلي)، وعطف عليه مثله عاملاً ومعمولاً. و(يقرو): يَتَّبِعُ. والمعنى: أحتذي فعالك، وأجري عليها ما لم أجدك إذا اتبعتك على [أمر] (3) تمضين فيه هاديةً، وقد أتبعك إنسانٌ قبلي ممن يهواك. يعني: أنها إن خالته غيرُه هجرها وقطعها من غير التفاتٍ إليها. وَخَوْهُ (4):

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا      أو عبدَ عمروٍ أبا عون بن مخراق

عطف (عبدَ عمرو) على موضع (دينارٍ)، وتقديره: هل أنت باعث ديناراً؟ فكان عطفًا على الموضع.

قال سيبويه (5): قال الشاعر (6):

وقائلة: خولان، فانكح فتاتهم      وأكرومةَ الحَيِّينِ خلُو كما هيا

رفع (خولان) خبرًا عن (هذه) محذوفًا، وكأنه بيته [بقوله]: فانكح؛ ولذا لم يجز أن يكون (فانكح) خبرًا. وهي قبيلةٌ من قبائل اليمن ساكنة بالشام، والمعنى: أنها لم تتزوج بعد، وهي كما عهدتها أيمًا، فتزوجها.

قال سيبويه (7): قال الشاعر (8):

كنّواح ريش حمامةٍ نجديّةٍ      ومَسْحَتِ بالثنتين عَصَفَ الإثمدِ

جمع ناحيةٍ على حذف الياء. مثل: جاريةٍ وجوارٍ، وحذفها أحسن في غير الإضافة. [والحمامة] (9) وهي:

- (1) ورد الشاهد في: (هذا باب من اسم الفاعل "الذي" جَرَى مَجْرَى الفَعْل المضارع). يُنظر: الكتاب 164/1 بلا نسبة.
- (2) البيت من بحر الطويل. يُنظر: ديوانه ص: (239).. وهو فيه يخاطب صاحبًا له. ويُنظر: شرح ابن السيرافي 460/1، وتحصيل عين الذهب ص: (130)، ولباب الألباب 470/1-471.
- (3) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (4) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب 171/1، والمقتضب 151/4، وشرح ابن السيرافي 394-395، وتحصيل عين الذهب ص: (137)، ولباب الألباب 527/1. وفيه نسبه إلى جابر بن رألان السنبسي. ولم أف له على ترجمة. ويُنظر: المقاصد النحوية 1438/3، وخزانة الأدب 215/8-219.
- (5) ورد الشاهد في: (هذا باب الأمر والنهي). يُنظر: الكتاب 139/1 بلا نسبة.
- (6) البيت من بحر الطويل، ورد بلا نسبة أيضًا في معاني القرآن للأخفش 80-81، وشرح السيرافي للكتاب 128/4، وكتاب الشعر 279/1، 294. وشرح ابن السيرافي 413/1، وتحصيل عين الذهب ص: (119)، ولباب الألباب 400-401. قلت: نُسب إلى الأخفش أنه يجيز دخول الفاء زائدةً بين المبتدأ وخبره مطلقًا، والذي في معاني القرآن 80/1 تقييده ذلك حالة كون المبتدأ اسمًا صريحًا صلته جملة فعلية؛ حيث قال رحمه الله: (فلو قلت "عبدُ الله فينطلق" لم يحسن. وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله "ومما نقص عليكم" وهو مثل قوله: وقائلة خولان فانكح فتاتهم \* كأنه قال: "هؤلاء خولان" كما نقول: "الهلال فانظر إليه" كأنك قلت: "هذا الهلال فانظر إليه" فأضمر الاسم. فأما قوله {وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا} فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأن "الذي" إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل {إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ} ثم قال {فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ}.
- (7) ورد هذا الشاهد في: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة). يُنظر: الكتاب 27/1.
- (8) البيت من بحر الكامل، وقد نُسب لُخْفاف بن نُدْبَةَ كما جاء في معظم المصادر، وقال أبو سعيد السيرافي بعد أن نسبه إلى خُفَاف: (ويقال: إن هذا البيت مصنوع، وما وجدته في شعر خُفَاف). يُنظر: شرح الكتاب 117/2. وذكر ابن السيرافي أنه نُسب إلى ابن المقفع -وقد نفاه-، وإلى زهير أيضًا. يُنظر: 416-418، وورد منسوبًا إلى خُفَاف بن ندبة كذلك في تحصيل عين الذهب ص: (54)، ولباب الألباب 17-21. وهو الصحيح؛ إذ ورد مفردًا في ديوانه ضمن كتاب: شعراء إسلاميون ص: (514).
- (9) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

[قمرية، أو ما أشبهها] (1) من ذوات الأطواق. ونسبها إلى نجد، والظاهر أنها الفاخنة على ما قيل؛ لأنها لا تسكن العوز. والبيت لحفاف بن نذبة، وقيل: لابن المقفع. والإثم: هو الكحل. والعصف: ورق الزرع.

وأراد: ومسحت اللثتين بعصف الإثم، فقلب لعدم اللبس. وكُنَّ يُسَوِّدَنَّ اللَّحْمَ الذي في [أ / 178] أصول الأسنان واللثات بالثؤور، وهو: دُخانُ الشَّحْمِ أو بالإثم، وكانوا يستحسنون ذلك. شبّه سواد لثة هذه المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة.

قال سيبويه (2): قال الشاعر (3):

نَمَتَ جِنْتُ حَيَّةً أَصَمًّا ضَخْمًا يُحِبُّ الخُوقَ الأَضْحَمَّا

شدد الميم وإن كان على أفعال كالأكرم، بعد أن وصله بالألف التي للإطلاق. وتشديدها إنما يكون في الوقف عند منتهى الكلمة. ويعني به الأعظم.

وَنَحْوُهُ (4): مِثْلُ الحَرِيقِ وَاقْفَ القَصَبَا؛ إِجْرَاءً لِلوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ.

وَنَحْوُهُ (5): بِيَازِلٍ وَجِنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ.

وَنَحْوُهُ (6): تَعَرُّضَ المُهْرَةِ فِي الطَّوْلِ

قال سيبويه (7): قال الشاعر (8):

أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْبًا لَسْتُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ (9) القَوْلُ

الشاهد فيه: حذف حرف الجرّ مِنْ ذَنْبٍ، وأراد به جميع الذنوب؛ وذلك أن النكرة إذا تعقبت النفي تعمّ شاهده: لست مُحْصِيَهُ. وأراد: بأنّ ذنوبه عددها لا يُضبط. و (رَبَّ العِبَادِ): نَصَبٌ عَلَى الصِّفَةِ لِلّهِ تَعَالَى، أَوْ عَلَى المَدْحِ.

قال سيبويه (11): قال هشام أخو ذي الرمة (12):

(1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.  
(2) ورد الشاهد في: (باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف). يُنظر: الكتاب 29/1، 170/4.

(3) الصواب: الرَّاجِزُ؛ لأنّ البيت من بحر الرجز، وهو لرؤية. يُنظر: ملحقات ديوانه ص: (183)، وشرح السيرافي 182/2، والتعليقة 52/1، وشرح ابن السيرافي 420-419/1، ولباب الألباب 71/1-72.

(4) البيت من الرجز، وقد نُسب لرؤية كما في ملحقات ديوانه ص: (169) يُنظر: الكتاب 170/4، وشرح ابن السيرافي 378/2، والمفصل ص: (356)، والتخمير 238/4-239.

(5) البيت من الرجز، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي. يُنظر: النوادر لأبي زيد ص: (284)، والكتاب 170/4، وشرح ابن السيرافي 376/2، وتحصيل عين الذهب ص: (544).

(6) البيت من الرجز، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي. يُنظر: الصحاح مادة (طول)، وعنه نقل ابن منظور في اللسان في المادة نفسها. وفي مجالس ثعلب 533-534 منسوبة للديبيرة إنشاداً.

(7) ورد الشاهد في: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين). يُنظر: الكتاب 37/1. بلا نسبة.

(8) لم يُعرف قائله. والبيت من بحر البسيط. يُنظر: المقتضب شرح أبيات ابن السيرافي 420/1، وتحصيل عين الذهب ص: (67).

(9) في الأصل: (إليك)، والتصويب من كتاب سيبويه، وشرح ابن السيرافي.

(10) في الأصل: [إليك]، وهو مخالف لما ورد في جميع المصادر، ولا أظنه إلا خطأ من الناسخ. وأمّا روايته في خاتمة البيت: (القول والعمل)، فهي مخالفة لما في كتاب سيبويه، وسائر المصادر كذلك إلا ابن سيده، حيث تفرّد بذكر هذه الرواية: (القول والعمل) زاعماً أنّها إنشاد سيبويه، ووافقه المصنّف. يُنظر: المحكم 294/5.

(11) ورد الشاهد في: (هذا باب الأمر والنهي). يُنظر: الكتاب 71/1، 147.

(12) هشام بن عقبة العدوي: شاعر، من إخوة ذي الرمة (غيلان) وهم: أوفى (الملقب بجرفاس) ومسعود، وهشام. وكان

هي الشِّفَاءُ لدائي لو ظَوَّرْتُ بِهَا وليسَ منها شِفاءُ الدَّاءِ مَبذُولٌ

الشاهد فيه: إجراء النصف الثاني مُجرى كان زيداً قائمًا، والظرف من صلة الخبر الذي هو مَبذُولٌ، وإنْ شئتَ جَعَلْتَهُ معمولَ فِعْلٍ مُضْمَرٍ.

قال سيبويه<sup>(1)</sup>: قال الشاعر في باب الضَّرورة<sup>(2)</sup>:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

يجوز أن يكون موضعُ: (وما نُعَلِّلُهُ) نَصْبًا بالعطف على الضمير المتَّصل بـ (يُعَلِّنَا)، ويجوز أن يكونَ حَرَفَ نَفْيٍ، كأنه قال: هو يُعَلِّنَا بسعة ماله، ونحن لا أموالَ لنا، [ولا يمكننا تعليله]. ويكون [ب/ 178] المعنى على الأوَّل: أنَّ الممدوح يُعَلِّنَا، ويُعَلِّلُ ما يجب علينا أن نُعَلِّلَهُ مِنْ أَهْلِنَا، والجملة مِنْ (أقام بها) وصفٌ لـ(دار). والشاهد: حَذْفُهُ الواوِ مِنْ نفس الضمير، وتقديره: بينا هو.

قال سيبويه<sup>(3)</sup>: قال المُرار العَجَلِي في ضرورة الشِّعر<sup>(4)</sup>:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا  
مَكَّنَ مَا لَيْسَ بِمَتَمَكِّنٍ بِإِخْرَاجِهِ عَنِ الظَّرْفِ؛ حَيْثُ جَرَّهُ.

مدح جماعةً مِنْ قومه بأنهم لا ينطقون بالفُحْش عند جلوسهم في خير قومهم. وعطف (ولا مِنْ سوائنا) على الضمير في (مِنَّا)، ويجوز أن تكون (مَنْ) موصولةً، والجملة صلُّتها، ويجوز أن تكون صفةً لها، كأنه قال: ولا ينطق بسوءٍ إنسانٌ صِفْتُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ.

قال سيبويه<sup>(5)</sup>: قال الفرزدق<sup>(6)</sup>:

مِنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُغُ  
وَمِنَّا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْوَجَى لَنْجِرَانَ حَتَّى صَبَحَتْهَا النَّزَائِعُ

نُصِبَتْ (سَمَاحَةً) وَ(جُودًا) عَلَى الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: سَمَحًا جَوَادًا، أَي: فِي [حَالٍ] <sup>(7)</sup> سَمَاحَتِهِ، أَوْ عَلَى

هشام أكبر من ذي الرمة، وهو الذي رباه، وبينهما مساجلات في الشعر.. توفي في حدود سنة 120 هـ. يُنظر: الأعلام 78/8.

والبيت من بحر البسيط، وقد ورد في المقتضب 101/4، ومجالس العلماء ص: (241-242)، وشرح أبيات ابن السيرافي 421/1، وتحصيل عين الذهب ص: (90)، ولباب الألباب 277/1. وفي بعض المصادر جاء عجز البيت برواية: (وليس منها شفاء النفس مَبذُولٌ).

(1) زرد الشاهد في: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة). يُنظر: الكتاب 423/1 بلا نسبة.  
(2) البيت من بحر البسيط، ولا يُعرف قائله. يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي 121/2، وشرح ابن السيرافي 423/1، وتحصيل عين الذهب ص: (61)، ولباب الألباب 88/1.

(3) ورد الشاهد في: (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت). يُنظر: الكتاب 31/1.  
(4) البيت من بحر الطويل، وقد ورد منسوبيًا في شرح الكتاب للسيرافي 184/2، وشرح أبياته لابن السيرافي 423/1-424، وتحصيل عين الذهب ص: (63)، ولباب الألباب 95/1. وقد نسب سيبويه مرة أخرى إلى رجل من الأنصار في الكتاب 408-407/1، والمرار ليس من الأنصار!. وورد بلا نسبة في المقتضب 350/4.

(5) ورد الشاهد في: (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت). يُنظر: الكتاب 39/1.  
(6) البيتان من بحر الطويل. يُنظر: ديوانه ص: (516)، والمقتضب 330/4، وشرح الكتاب للسيرافي 32/3، وشرح أبياته لابن السيرافي 424/1، وتحصيل عين الذهب ص: (69). ومطلع البيت (مِنَّا): يُروى في بعض المصادر بخرم فعولن، وبعضها بدونه.

(7) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.



التمييز، أو مفعولاً له، [كأنه قال] (1): اختير من الرجال؛ لأجل كذا، وهو من باب: (واختار موسى قومه) (2)، وعطف (ومئاً) على (مئاً) و(الزعازغ): جمع زعزع، وهي [الريخ] (3) التي تهب شديدة، وعنى بذلك الشتاء؛ كون الألبان والأزواد تفل فيه، ويصن فيه الجواد. وقد أراد به غالباً، ولاشك أن غالب بن صعصعة الذي هو أبوه كان جواداً، والذي قاد الجياد عمر بن حدير بن نهشل، وقيل: الأضببط بن فريع من بني سعد، وقيل: الأقرع بن حابس وهو الظاهر. و(الوجي): الحفي. والمعنى: أنه أبعد الغزاة حتى حفيت خيلة إلى أن أتى نجران فسبى وغنم. و(النزاع): الخيل الكرام، وهي: التي تنزع إلى أوطانها، أو تنزع من الأعداء.

قال سيبويه (4): قال الشاعر (5):

نُبِنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ كِرَامًا مَوَالِيهَا [لثَامًا] (6) صَمِيمُهَا

نصب (عبد الله) على إسقاط الخافض، ورفع (مواليها)، و(صميمها) باسم الفاعل؛ لاعتماده على كونه خبراً، وكان ذلك هزواً بهم.

قال سيبويه في المنصوبات: (7) [أ/ 179] قال الشاعر (8):

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا  
دَلَّ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي، أَي: وَوَجَدْنَا، وَالْجُمْلَةُ الْأُولَى مَفْعُولًا وَجَدَ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى: أَصَبْنَا. فَ(لَهُمْ جَزَاءٌ):  
حَالٌ، وَالتَّقْدِيرُ: عَيْنًا مَاوَهَا سَلْسَبِيلًا.

قال سيبويه (9): قال ابن أبي ربيعة أو غيره من الحجازيين في المنصوبات (10):

فَوَاعِدِيهِ سَرَّحَتْنِي مَالِكٌ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

نصب (أسهل) على أنه صفة مكان بإضمار فعلٍ دلَّ عليه الأول، والتقدير: أو الرُّبَا، أي: إنَّ مَكَانًا أَسْهَلًا مِمَّا حَوْلَهُ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ سَهْلٍ، كَأَوْجَلٍ فِي مَوْضِعٍ (وَجَل)، وَمِنْهُ: أَحْمَقُ وَحَمَقٌ. وَ(الرُّبَا): جَمْعُ رَبْوَةٍ [وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي ارْتَفَعَ عَمَّا حَوْلِهِ، وَكَانَتْ الرُّبَا] (11) بَيْنَ السَّرْحَتَيْنِ. وَالسَّرْحُ: جَمْعُ سَرْحَةٍ،

(1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

(2) سورة الأعراف، آية (155).

(3) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

(4) ورد هذا الشاهد في: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر). يُنظر الكتاب 39/1.

(5) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق، وقد تفرّد سيبويه في نسبة البيت إليه، وليس في ديوانه، يُنظر: شرح السيرافي للكتاب 33/2، وشرح أبياته لابن السيرافي 426/1، وتحصيل عين الذهب ص: (69)، والمقاصد النحوية 975/2، وهو في جَلِّ المصادر بإفراد: (لثيمًا)، وروى بالجمع: (لثامًا). يُنظر: كتاب الجمل (المنسوب للخليل) ص: (123).

(6) في الأصل: (ألبانًا)، وهو تحريف.

(7) ورد الشاهد في: (هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم). يُنظر: الكتاب 288/1.

(8) هو عبد العزيز الكلابي كما عند سيبويه. والبيت من بحر الوافر، ورد بلا نسبة في المقتضب 284/3، وشرح السيرافي للكتاب 175/2، وشرح أبياته لابن السيرافي 427/1، وتحصيل عين الذهب ص: (191)، ولباب الألباب 257، 529/1، 853.

(9) ورد الشاهد في: (هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم). يُنظر: الكتاب 283-282/1.

(10) البيت من بحر السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص: (349) برواية: وواعديه سدرتني مالك .. أو ذا الذي بينهما أسهلا. ويُنظر: شرح الكتاب للسيرافي 127-126/5، وشرح أبياته لابن السيرافي 428/1، وتحصيل عين الذهب ص: (187)، ولباب الألباب ص: (835)، وخزانة الأدب 120/2-122.

(11) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

وهو [ضرب] (1) من الشجر. و(سرحتي مالك): نصب على الظرف. والمعنى: أنها قالت، لأمتها أو لرسوله: واعدية الليلة أن يقصد السرحتين ملتمسا بينهما مكانا أسهل، أو سهلا قريبا من ذلك الموضع؛ احترازا من أن يعرف مكانهما. و(الربا): عطفت على (سرحتي). والتقدير: فواعديه المكان الذي فيه سرحتا مالك. ونحوه (2):

تروحي أجدر أن ثقلي غدا بجنبي باردٍ ظليل

أي: تروحي مكانا أجدر أن ثقلي فيه بجنبي مكان باردٍ ظليل. ونحوه: (فاصدع بما تؤمر) (3).

قال سيبويه (4): قال الشاعر (5):

إن امرءًا خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور  
أرعى وأروى وأدناي وأظهري على العدو بنصرٍ غير تعذير

بناءً على أنه إذا وقع بعد اسم إن ظرف تام وبعده اسم فاعل كنت بالخيار إن شئت ألغيت الظرف كما قد فعل في (عندي)، وجعلت الاسم الخبر، وإن شئت جعلت الظرف هو الخبر ونصبت الاسم على الحال، وهذا لا [يصح] (6) مطلقاً، بل إذا تقدم الظرف؛ لأن مذهبه لا يقتضي أن يعمل الظرف في الحال متقدماً عليه، شاهدته قولك: (إن زيدا بك مأخوذاً) و(بك): [ب/ 179] ظرف ناقص لا يجوز أن يكون خبراً، فلا بد أن يكون مُلغى، فإذا جاؤوا بظرف تام يصلح أن يكون خبراً جاز أن يُلغوه كالناقص، اللهم إلا أن يُحتم أن يكون خبراً لم يجز أن يقع في موضعه الناقص الذي لا يكون خبراً. يمدح أبو زبيد به الوليد بن أبي معيط [جين] (7) أخذ بنو تغلب إبلاً له، فأخذ الوليد له بحقه منهم. وقوله: (على التناهي): [يعني] (8) على البعد من غير سبب كان بيننا. وزعم أنه لا يكفر ما أنعم عليه به. وقوله: (أرعى وأروى): جعل لها راعياً، و(أروى): أروها من الماء، وجعله ظاهراً عليهم. والتعذير: أن يفعل الشيء ولا يبالغ فيه، فإن بالغ فهو غير مُعذّر ولا مُقصر.

قال سيبويه (9): قال الشماخ (10):

وكلّ خليلٍ غيرِ هاضمِ نفسه لوصل خليلٍ صارمٍ أو مُعارضٍ

بناءً على مسألة ذكرها، وهي: (هذا كل متاع [عندك] (11) موضوع).

(فهذا): رَفَعُ بالابتداء، و(كل): خبره موصوفاً بـ(موضوع)؛ لأن كل نكرة قد أضيفت إلى نكرة لا جرم

- (1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (2) يُنظر: الإيضاح العسدي ص: (184)، والمسائل البصريات 904/2، وأمالي ابن الشجري 100/2. والبيتان من الرجز، وقد نسبهما القيسي في الإيضاح 225/1 لأبي النجم العجلي، وليس في ديوانه المطبوع، ونسبهما العيني في المقاصد النحوية 1533/4 إلى أحيحة بن الجلاح، وهما في ديوانه ص: (81).
- (3) سورة الحجر، آية: (94).
- (4) ورد هذا الشاهد في: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) يُنظر: الكتاب 465/2.
- (5) البيتان من بحر البسيط، وقائلهما: أبو زبيد الطائي كما عند سيبويه. يُنظر: ديوانه ص: (79)، وشرح السيرافي للكتاب 14/7، وشرح أبياته لابن السيرافي 432/1، وتحصيل عين الذهب ص: (280).
- (6) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (7) في الأصل (حينئذ) ولا تصح.
- (8) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (9) ورد هذا الشاهد في: (باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة). يُنظر: الكتاب 110/2، 335.
- (10) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص: (43). ويُنظر: شرح السيرافي للكتاب 257/6، وشرح الأبيات لابن السيرافي 436/1، وتحصيل عين الذهب ص: (276).
- (11) ساقطة من الأصل، ومثبتة من كتاب سيبويه، وشرح ابن السيرافي. وأما في شرح السيرافي فوردت بلفظ: (عندي).

فتوصف بمثلها من النكرات. ف(صارمٌ) في البيت هو الخبر، و(غيرٌ): ومع وصفاً لـ (كُلٌّ)؛ لأنه نكرة. و(المُعَارِزُ) عَطْفٌ على الخبر، و(نفسه): موضعها نصبٌ باسم الفاعل، وجرّها تخفيفاً. و(عَرَزَه): إذا ظلمه، [و] (1) (عَارَزَه): إذا جانبته، وهَضَمَه واهْتَضَمَه: ظَلَمَه، وتهَضَّمَه مِثْلُهُ. والمعنى فيه: إنَّ كُلَّ خَلِيلٍ لا يصبر لخليله على أشياء يكرهها من ظلمٍ ونقصانٍ منه؛ فإنَّ الخَلَّةَ لا تدوم بينهما؛ وذلك أنَّ المودة والصداقة والأخوة لا تثبت بين نفسين إلا أنَّ يحتمل كلُّ منهما صاحبه: وقد صرَّح به النابغة حيث قال (2):

ولست بمستبقي أحًا لا تلمُّه على شعثٍ، أي الرجال المهدَّب

وقفا أنتره ابن دُرَيْدٍ في قوله(3):

من لك بالمهدَّب النَّدْبِ الذي لا يجد العيبُ إليه مُخْتَطًا

(مَنْ): رفع بالابتداء، و(لك): الخبر، و(بالمهدَّب) انتصب حالاً. و(يَجِدُ) وما بعده لا موضع له؛ لوقوعه صلةً، وقد كشفه بقوله(4):

إذا تصفحت أمور الناس لم تُلْفِ امرءًا حاز الكمال، فاكتفى

[أ/180] وقد نسج الحريري على هذا المنوال بقوله(5):

واعلم بأنك إن طأب .. ت مهدَّبًا رُمْتَ الشطط

من ذا الذي ما ساء قط .. ومن له الحسنى فقط

الجملة من الشرط وجوابه وقعت خبراً لأنَّ، وأنَّ اسمها وخبرها سدَّت مسدَّ مفعولي العلم، والباء زائدة.

وفي معنى بيتي أبي زُبَيْدٍ قول البُحْتَرِيِّ(6):

إني وإن كنت ذا وفاء لا يتخطى إليَّ عَدْرُ

لذا كِرُّ منك فضلُ نَعْمَى وجَحْدُ نَعْمَى الكَرِيمِ كُفْرُ

ووجه الكلام - وإن كان فيه ضربُ إجمال - أن يكون (أذاكرُ): خبر إنَّ، والجملة من قوله: (وإن كنت ذا وفاء لا يتخطى إليَّ عَدْرُ): معترضة.

قال سيبويه(7): قال الشَّمَاخ(8):

أقبُ كأنَّ منخرَه إذا ما أرَنَّ على تواليهنَّ كِبُرُ

لَه زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذا طلب الوسيقة أو زميرُ

الشاهد فيه: اكتفاؤه بالضمَّة [في] (9) كأنَّهُ [صَوْتُ] (1) خبرٌ عن كان وهو العامل في الظرف، والجملة

(1) زيادة يقتضيتها السياق.

(2) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص: (74).

(3) البيتان من بحر الرجز، ينظر: شرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ للتبريزي ص: (76).

(4) شرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ للتبريزي ص: (77).

(5) البيتان من مجزوء الكامل، يُنظر: شرح المقامات للشريشي 604-603/2.

(6) البيتان من مخلع البسيط، يُنظر: ديوانه 1051/2.

(7) ورد هذا الشاهد في: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة). يُنظر: الكتاب 30/1.

(8) البيتان من بحر الوافر، ورواية الديوان: (له زجل تقول: أصوت حاد) وحينئذ لا شاهد فيها. يُنظر: المقتضب 267/1،

وشرح الأبيات لابن السيرافي 437/1، وتحصيل عين الذهب ص: (59). هذا، وقد نسب الغندجاني البيتان إلى الربيع

بن قطب الفزاري. يُنظر: فرحة الأديب ص: (94).

(9) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.

صفة (الأقب) وهو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، ويجوز أن يكون مبتدأً والجملة من (لَهُ زَجَلٌ) وقَعَتْ خبرًا عنه، و(الرَّمِيْزُ): الرَّمْرُ، و(الوسيفة): القطعة من الإبل التي تؤخذ [من أصحابها] (2)، فالحادي الذي يُسرغ بها كيلا يُلحق. و(تَوَالِيهِنَّ): متأخراتهنَّ. و(الكيرُ): زِقَ الحَدَاد.

و(الرَّجَلُ): الصَّوْتُ، وضمير جماعة الإناث يعود إلى الأثْن. والمعنى فيه: أَنَّ العَيْرَ يَضُمُّ أَتْنَهُ بعضها إلى بعض [و] (3) يجمعها حين يتقدّم أمامها فتتبعه. وشبه صوته عند تنفّسه عند إرادته جمعها بصوت حادي الوسيفة وزقَ الحداد. قال سيبويه (4): قال الشاعر (5):

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عِجَاجَ القَسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ المَعْرَبِلِ  
تَدَافَعُ الشَّيْبِ وَلَمْ تَقْتَلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكِ فَلَائًا عَن قُلِّ

القَسْطَلُ: الغبار، والعجاج: ما ارتفع من الغبار، وعصبت: اجتمعت، والعطن: مَبْرَكُ الإِبِلِ [ب/ 180] قُرْبَ المَاءِ وقت شربها نَهْلًا لِنُعَادَ فتشرب مرةً أخرى؛ لأنَّ الشربة الثانية هي العَطْل. والمَعْرَبِلُ في غير هذا الموضع: المنتفخ. والشَّيْبُ جمع أشيب وهو الشيخ. والمعنى: إِنَّ الإِبِلَ تَدَافَعُ تَدَافَعًا مِثْلَ تَدَافَعِ الشُّبُوحِ؛ وذلك أَنَّهُمْ ذُوو جِلْمٍ يندافعون بلا قتال. لأنها لما شربت الأولى سَكَنتُ، ويجوز أن يكون أراد به الذادة؛ وذلك أَنَّهُ شَبَّهَ أصواتهم بأصوات شيوخ حجزوا بين قَوْمٍ وقع بينهم شُرٌّ. [وَتَقْتَلِ] (6) الأَصْلُ: تَقْتَلِ، فأدغم إحدى التائين في الأخرى وكسر القاف لالتقاء الساكنين، وكسرت التاء إتياعًا لكسرة القاف. و(اللَّجَّةُ): اختلاف الأصوات. وهاهنا المراد بها: اختلاف أصوات الذادة إذا وقع القتال بين اثنين منهم صاح الباقون: أَمْسِكِ فَلَائًا عَن قُلِّ لا تخاصمه. ويجوز نصبُ الأول ورفعها، فالنصبُ إنَّ كَانَ المُنَادَى مَأْمُورًا بِأَنْ يَحْجِزَ [بين اثنين] (7) فيكون مفعولاً غير منادى، بل المُنَادَى غَيْرُهُ وهو الذي أَمَرَ بِأَنْ يَمْسِكَ فَلَائًا وَيَمْنَعَهُ. والرفع باعتبار أن يكون مَأْمُورًا بِالْإِمْسَاكِ فِي نَفْسِهِ.

والشاهد فيه: أَنَّهُ جَعَلَ (فُلًا) بِمَنْزِلَةِ (فَلَانٍ) فِي غَيْرِ النِّدَاءِ مَحْذُوفًا مِنْهُ لَامُ الفِعْلِ والألف الزائدة. و(لم تَقْتَلِ) جملةٌ حَالِيَةٌ، وقيل: هو اسم مستعمل ليس بترخيم فلان. ويقال: فُلٌ وَفُلَةٌ، كما يقال: فُلَانٌ وَفَلَانَةٌ. قال سيبويه (8): فيما لا يتغير عن حاله قبل دخول (لا) عليه قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (9)، وعليه قَوْلُ الرَّاعِي (10):

أَمَلْتُ خَيْرِكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمِ قَصَرَ عَن تَلْقَائِكَ الأَمَلُ  
وَمَا صرْمَتُكَ حَتَّى قَلْتِ مُعَلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

- (1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (2) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (3) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (4) ورد هذا الشاهد في: (باب يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط)، وفي: (باب تحقير بنات الحرفين). يُنظر: الكتاب 2/248، 3/452.
- (5) الصواب: الرَّاجِزُ؛ لأن الأبيات من بحر الرَّجْزِ. وقائلها: أبو النَّجْمِ العَجَلِي. يُنظر: الطرائف الأدبية ص: (66)، وشرح الأبيات لابن السيرافي 1/439، وتحصيل عين الذهب ص: (327).
- (6) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (7) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.
- (8) ورد الشاهد في: (باب ما لا تُعَيَّرُ فِيهِ لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا). يُنظر: الكتاب 2/295.
- (9) سورة يونس، آية (62).
- (10) البيتان من بحر البسيط، وهما له في ديوانه ص: (112). ويُنظر: شرح الأبيات لابن السيرافي 1/441، وتحصيل عين الذهب ص: (344).

على إرادة القول، كأنه قال: وقلتُ. فعلى هذا الجملة منصوبة على الحكاية، والفاء للعطف، كأنه [قال] (1):  
أملتُ فقصر، أو فأقصر على ما روي. والجملة - من قوله: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) - نصبٌ.  
(قلت معلنة): حالٌ. والمعنى: أنه خاطب امرأة بطول أمه على ما وعدته، فلما كثر إخلافها له قصر أمه  
عن ذلك الطلب، وكف عنه. و(تلقائك) بمعنى: لقائك. وأظهرت عمًا في نفسها من الزهد فيه، فلذا صرّمها.  
و(لا ناقة لي) (2) ولا جمل) - أي: [لا] (3) أتعلق من هذا الأمر الذي تلمسُه بشيء مني - كلمة تقال عند  
التبري من الشيء، وهي من الأمثال [أ / 181] المستعملة في مثل ذا (4).

## تم الجزء المحقق

## ثبت المصادر والمراجع

### أولاً: المخطوطات:

1. الكوفي، عفيف الدين ربيع بن محمد، مخطوط (شرح أبيات سيبويه والمفصل)، مكتبة بني جامع-  
تركياء، في 859 من 1046/761، ورقم المخطوط فيها: 1064.

### ثانياً: الرسائل العلمية:

1. اليماني، إنجا بنت إبراهيم بن يحيى، لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف،  
دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه غير مطبوعة)، جامعة أم القرى، 1417 هـ - 1997 م.
2. ركة، إبراهيم علي إبراهيم، شرح أبيات سيبويه والمفصل (رسالة دكتوراه غير مطبوعة - القسم الأول  
من الكتاب)، 1403 هـ - 1983 م، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مصر.
3. العريفي، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر، شرح كتاب سيبويه، لابي الحسن علي بن عيسى الرماني (رسالة دكتوراه غير مطبوعة)، عام: 1418 هـ - 1998 م، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية،  
الرياض.

### ثالثاً: المطبوعات:

1. ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الشيباني الجزري، البديع في علم العربية،  
تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ود: صالح حسين العايد، الطبعة الأولى 1420 هـ، جامعة  
أم القرى، مكة المكرمة.
2. ابن الأثير، عز الدين، أسد الغابة، الطبعة الأولى 1409 هـ - 1989 م، دار الفكر، بيروت.
3. الأحوص، الديوان، جمع وتحقيق د: إبراهيم السامرائي، النجف 1388 هـ - 1968 م.
4. أحيحة بن الجلاح الأوسي، الديوان، دراسة وجمع وتحقيق د: حسن محمد باجودة، مطبوعات نادي  
الطائف الأدبي.

(1) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.  
(2) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.  
(3) ساقطة من الأصل، ومثبتة من شرح ابن السيرافي.  
(4) يُنظر: مجمع الأمثال 2/220، والمستقصى 2/267.

5. الأخطل، الديوان، الطبعة الأولى 1406هـ-1986م، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. الأخفش، معاني القرآن، تحقيق د: فائز فارس، الطبعة الثالثة 1401هـ-1981م، دار البشير-دار الأمل، عمان.
7. الأسود الغندجاني، أبو محمد الأعرابي، فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، تحقيق د: محمد علي سلطاني، الطبعة الأولى، دمشق.
8. الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت.
9. الأعشى الكبير، الديوان، شرح وتعليق د: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى 1950م، وتحقيق: فوزي عطوي، بيروت.
10. الأعم الشنتمري، أبو الحجاج: يوسف بن سليمان بن عيسى، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه د: زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى: 1992م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م، دار الفكر، دمشق.
11. الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق أ.د: ف. كرنكو، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م، دار الجيل، بيروت.
12. امرئ القيس، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، والخامسة، دار المعارف، مصر.
13. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د.ب.).
14. البحتري، الديوان، عني بتحقيق وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، الطبعة الثالثة 1977م، دار المعارف، مصر، القاهرة.
15. البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق د: عادل سليمان جمال، الطبعة الأولى 1405هـ-1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
16. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، 1418هـ - 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
17. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى والثانية، دار المأمون للتراث، ودار الثقافة العربية، دمشق.
18. البكري، أبو عبيد عبدالله الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، الطبعة الثالثة، 1403هـ، عالم الكتب، بيروت.
19. البكري، أبو عبيد عبدالله الأندلسي، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي.
20. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، (د.ب.).
21. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق وشرح الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة 1405هـ-1985م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
22. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق وشرح الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية 1387هـ-1968م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.



23. الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد شرح أبيات المفصل والمتوسط، دراسة وتحقيق د: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
24. الجرجاني، عبدالقادر، الطرائف الأدبية، صححه وخرجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيله: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
25. جرير، الديوان، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف، الطبعة الأولى: 1971م، القاهرة، ودار صادر، بيروت 1384هـ-1964م.
26. جميل بئينة، الديوان، دار الكتاب العربي، ودار صادر.
27. ابن جني، أبو الفتح عثمان، التمام في شرح أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكري، تحقيق ودراسة د: أحمد علام، الطبعة الأولى 1437هـ-2016م.
28. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق د: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
29. ابن جني، أبو الفتح عثمان، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق أ.د: حسن هنداوي، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت.
30. الجوهرى، أبونصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة 1407هـ - 1987م، دار العلم للملايين، بيروت. الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م، دار الجيل، بيروت، لبنان. الطبعة: الثانية 1403هـ - 1983م، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
31. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق أ.د: إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى 1425-2005م، دار سعد الدين، دمشق.
32. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الطبعة الأولى 1941م، مصورة مكتبة المثنى، بغداد.
33. الحطيئة، الديوان، بشرح ابن السكيت، والسكري، والسجستاني، تحقيق: نعمان طه، القاهرة.
34. الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت الرومي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق د: إحسان عباس، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
35. الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت الرومي، معجم البلدان، الطبعة الثانية 1995م، دار صادر، بيروت.
36. أبو حيان، الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د: حسن هنداوي الطبعة: الأولى، دار القلم- دمشق ( من المجلد الأول حتى الخامس)، وباقي الأجزاء من مطبعة: دار كنوز إشبيلية، الرياض.
37. الخطيب التبريزي، شرح مقصورة ابن دريد، تحقيق د: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى 1414هـ-1994م، مكتبة المعارف، بيروت.
38. الخوارزمي، فخر الدين بيكباركي، شرح شواهد المفصل، دراسة وتحقيق د: يوسف محمود فجال، الطبعة الأولى 1432-2012م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
39. ابن دُرُسْتَوَيْه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د: محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

40. الذبياني، الشماخ بن ضرار، الديوان، تحقيق د: صلاح الدين الهادي، 1968، دار المعارف، مصر.
41. ذو الرُّمّة، الديوان، بشرح أحمد حسن.
42. الراعي النميري، الديوان، تحقيق: راينهرت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1401هـ-1980م.
43. رُوبة بن العجاج، الديوان، (ضمن مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي 1903م، نسخة مصورة عن دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت. وتحقيق د: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
44. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
45. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي، الأعلام، الطبعة الخامسة عشرة- أيار/ مايو 2002 م، دار العلم للملايين، بيروت.
46. الزمخشري، جار الله أبو القاسم، المستقصى في أمثال العرب، الطبعة الثانية 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.
47. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق د: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
48. الزهراني، سامي بن محمد الفقيه، شرح أبيات سيبويه والمفصل، دراسة وتحقيق (بحث منشور)، مجلة الدراسات العربية، العدد السادس والثلاثون، يونيو 2017، المجلد الرابع.
49. زهير بن أبي سلمى، الديوان، (صنعة ثعلب)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د: حنا نصر الحنّي، الطبعة الأولى 1412هـ-1992م، دار الكتاب العربي، بيروت.
50. أبو زيد، الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة د: محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى 1401هـ-1981م، دار الشروق، بيروت.
51. السُّكَّرِيّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، حقّقه: عبد الستار أحمد فراج، وراجعته: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني (د.ت).
52. ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، الأمثال، تحقيق د: عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، 1400 هـ- 1980 م، دار المأمون للتراث، دمشق.
53. ابن سلام، أبو عبدالله محمد الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه أبو فهر: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
54. السموعل، الديوان، الطبعة الأولى 1402هـ-1982م، دار بيروت.
55. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة: 1408هـ- 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
56. ابن سيده، المحكم، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة 1424هـ - 2003م.
57. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلجعي، الطبعة الأولى: 2016م، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة.

58. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د: محمد علي سلطاني، الطبعة الأولى: 1979م، دار المأمون للتراث، دمشق.
59. السيوطي، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشيخ: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت).
60. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
61. ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
62. الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي، شرح مقامات الحريري، صححه: صدقي محمد جميل، الطبعة الأولى 1412هـ-1992م، دار الفكر، بيروت.
63. صدر الأفاضل، القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى 1990م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
64. الضبي، الفضل بن محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق وشرح الشيخ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة.
65. الطائي، أبو تمام حبيب بن أوس، الوحشيات وهو الحماسة الصغرى.
66. الطائي، أبو زبيد، الديوان، (ضمن شعراء إسلاميون)، مطبعة النعمان 1968م، النجف.
67. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، الطبعة الثانية 1387هـ، دار التراث، بيروت.
68. ابن عبد ربه، الأندلسي، العقد الفريد، شرح وتحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، 1389هـ - 1969م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، الطبعة: الثالثة، دار المعارف، القاهرة.
69. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة: الأولى- 1415 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
70. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت.
71. ابن عصفور، الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى (د.ت).
72. عنتر، الديوان، دار صادر، ودار بيروت، 1385هـ-1966م.
73. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة الأولى: 1431هـ - 2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

74. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، حققه: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، وراجعته ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993م، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت.
75. الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق د: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، 1389 هـ - 1969م، (كلية الآداب - جامعة الرياض).
76. الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق د: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 هـ، مطبعة المدني، القاهرة.
77. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى 1980م، دار المصرية للتأليف والترجمة، والهيئة العامة للكتاب، مصر.
78. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الجمل في النحو، تحقيق د: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416 هـ - 1995م.
79. الفرزدق، الديوان، تحقيق: أحمد الصاوي، القاهرة، 1354 هـ، وبيروت 1966م.
80. الفهري، أبو جعفر أحمد بن يوسف، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق د: أحمد محمد الجندي، الطبعة الأولى 1437 هـ - 2016م، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت.
81. ابن الفوطي، كمال الدين أبي الفضل الشيباني، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، الطبعة الأولى، 1416 هـ، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران.
82. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثانية: 1344 هـ - 1926م، دار الكتب المصرية، القاهرة.
83. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح الشيخ: أحمد محمد شاكر، مصورة عن الطبعة الأولى 1423 هـ - 2003م، دار الحديث، القاهرة.
84. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، عيون الأخبار، الطبعة الأولى 1418 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
85. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله الدينوري، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق المستشرق د: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، الطبعة الأولى 1368 هـ، 1949م، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
86. الكميت، الديوان، تحقيق: داود سلوم، بغداد 1969م.
87. ألبين بن ربيعة، الديوان، (شرح الطوسي)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د: حنا نصر الحتي، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1993م، دار الكتاب العربي، بيروت.
88. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى 1410 هـ - 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
89. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د: محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية 1413 هـ - 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
90. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، تحقيق الشيخ د: محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت.

91. المتلمس الضبعي، الديوان، تحقيق وتعليق: حسن كامل الصيرفي، الطبعة الأولى (1390هـ - 1970م)، معهد المخطوطات العربية.
92. المرار بن منقذ (ضمن شعراء إسلاميون)، الديوان، تأليف د: نوري حمودي القيسي، الطبعة الثانية 1405هـ-1984م، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
93. المرزباني، ابو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق د: عبد الستار أحمد فراج، قدم لها أ.د: محمود علي مكي، الهيئة العامة لقصور الثقافة (د.ت).
94. المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية 1968م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، القاهرة.
95. المرصفي، سيد بن علي، رغبة الأمل من كتاب الكامل، الطبعة الأولى 1346هـ-1927م، مطبعة النهضة، مصر.
96. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الطبعة الثالثة: 1414هـ، مطبعة دار صادر، بيروت.
97. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
98. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى 1428 هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
99. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، تلخيص الشواهد، تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى: 1406 هـ - 1986 م، دار الكتاب العربي، بيروت.
100. ابن هشام، جمال الدين: عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م، دار الفكر، دمشق.
101. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، الانتصار لسبويه على المبرد، دراسة وتحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة: الأولى، 1416 هـ-1996 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
102. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، تحقيق أ.د: إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى: 1434هـ-2013، دار سعد الدين، دمشق.

## The Book (Shrh 'Abyat Sibawayh and Walmufasal)

Aziza Aldobyany

Taibah University, Yanbu Branch

[azizaaldobyany@gmail.com](mailto:azizaaldobyany@gmail.com)

### Abstract

The book (Shrh 'Abyat Sibawayh and Walmufasal), which is the subject of investigation, is the only remaining work of its author: Afif Al-Din Rabie bin Muhammad bin Mansour Al-Kufi, and it is of high scientific value; For its inclusion of grammatical evidence contained in the books Sibawayh and Al-Mufassal, and for the abundance of its scientific material, including opinions, languages, literature, proverbs, and news, in addition to its memorization of rare texts from lost books, and fallen texts from existing books, and for being a source of its author's opinions. This Investigation Considered a continuation of previous investigations, the first section of it was investigated by the researcher: Ibrahim Ali Raka - may Allah have mercy on him - in his scientific thesis that he submitted to obtain a (PhD) From Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, followed by investigation of Dr.: Ahmed Al-Mabadi Al-Harbi, Investigated By Dr. Sami Muhammad Al-Zahrani, I resolved to participate in production of this book by investigating this amount of Manuscript.

**Keywords:** explanation, Study, investigation.